يشعر الاحتلال بقلق جراء تصاعد عمليات المقاومة في القدس المحتلة، وانتقالها إلى الضفة الغربية، وسط خشية من احتمال اندلاع الانتفاضة الثالثة، في ظل صعوبة رصد العمليات غير المنظمة للمقاومين

في انتظار الانتفاضة الثالثة

فلسطينيو الضفة يعيشون قصة مقاومة معروفة التكاليف

رام الله ـ **نائلة خليل**

يُراقب السياسيون الفلسطينيون عن كثب التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، مع الزيادة الملحوظة في وتيرة عمليات المقاومة الفلسطينية، من دون أن يملكوا توصيفاً واضحاً لما يجري، أو إلى أين ستتجه الأمور.

وتؤكد أوساط فلسطينية أن ما يجري من تزايد في حدة المقاومة، سواء على شكل عمليات دهس لجنود ومستوطنين الاحتلال والتي بدأت في القدس المحتلة، أو عبر عمليات الطعن، ما هو إلا موجة من موجات المقاومة سرعان ما تتبدد وتهبط. ويدافع هؤلاء عن رأيهم مشيرين إلى أنّ قوة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال من جهة، وغياب قيادة سياسية أو ميدانية للعمل المقاوم من جهة ثانية، سرعان ما ستبدد كل جهود المقاومة التي ظهرت على شكل هبّات أو موجات مقاومة شديدة في الآونة الأخيرة.

لكن أوساطاً أخرى ترى أن الانفجار أو الانتفاضة الثالثة آتية لا محالة، وأنّ ما يقوم به مقاومون بشكل غير منظم، من دهس وطعن وإطلاق نار على قوات الاحتلال، هو عملية تراكمية سرعان ما ستتبلور نحو هبّة شعبية كبيرة، لتفضي إلى انتفاضة ثالثة، قادرة على إفراز قياداتها السياسية والميدانية مع الوقت.

ويبدو الأمر المقلق وغير المتوقع لدى الاحتلال هو امتداد موجات المقاومة، أو الحالات الفردية المقاومة من القدس المحتلة، حيث تبلورت بشدة بعد مقتل الفتى محمد أبوخضير حرقاً على يد المستوطنين في الأول من يوليو/تموز الماضي، لتنتقل إلى الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948، ليشكّل هذا القلق كابوساً لحكومة بنيامين نتنياهو. وقد عبّر نتنياهو عن ذلك قبل أيام، بأجتماع عاجل لحكومته أقرّت فيه مجموعة من العقوبات المشددة بحق الفلسطينيين. إلا أنها عقوبات لا تعتبر جديدة أو مبتكرة، من دفع غرامات أو هدم منازل المقاومين، لأن الفلسطينيين قد عاشوها وحفظوا تفاصيلها عن ظهر قلب صامد، طيلة عقود الاحتلال الماضية، بل لعل بعضها يثير السخرية، على غرار أن يجتمع قادة الاحتلال، ويقرروا منع استيراد أنواع محددة من الألعاب النارية وتشديد العقوبة على المقدسيين الذين يستخدمونها لتصل إلى السجن المشدد.

وتعتبر نقاط قوة موجات المقاومة الحالية، هي ذاتها نقاط ضعفها، وأولها حتى الآن غياب القيادة السياسية والميدانية، وثانيها غياب العمل التنظيمي لهذه العمليات.

ويرى الخبير الأمني، عبد الإله الأتيري، أنه «لو كانت هذه العمليات منظمة لتمّ اكتشافها والقضاء على التنظيم وقائده بسرعة، مثلما اعتاد الاحتلال أن يفعل». ويشير الأتيري في تصريحات لـ«العربي الجديد» إلى أن «العمليات الفردية هي دليل على حالة غليان شعبي كبير جداً، سيتبلور إلى انفجار قادم».

وتمتاز العمليات الأخيرة بغياب العمل المنظم، مثل محاولة الشهيد معتز حجازي اغتيال الحاخام المتطرف ايهودا غليك، أو قيام الشهيد إبراهيم العكاري بدهس المستوطنين في القدس، قبل أن تُنفذ العمليات إلى الخليل قبل أيام، حين نفذ الأسير المحرر ماهر الهشلمون عملية طعن في مستوطنة جنوب بيت لحم. كما بادر الشاب نور الدين أبوحاشية من مخيم عسكر للاجئين قرب نابلس، إلى طعن جندي وقتله في تل أبيب، لتبدو خارطة المقاومة أكثر عشوائية وتعقيداً من قدرة أي تنسيق أمني أو جهاز استخبارات إسرائيلي على تتبعها.

وهو ما يطرح السؤال الصعب الذي لن يجد له الاحتلال إجابة: كيف يمكن أن نوقف فلسطينياً قرر أن يستشهد بعد أن يقتل إسرائيلياً؟ هذا السؤال سيبقى مفتوحاً من دون إجابة؛ لأن الفلسطيني ببساطة حطم قوة الردع الإسرائيلية التي تقوم على معاقبته بالقتل أو الاعتقال أو هدم البيت، حين بادر للشهادة بعد أن يقتل عدوه.

على سبيل المثال، لم يكن يدور في بال أحد قبل أسابيع، ما يعدّ له نور الدين أبوحاشية (18 عاماً) حين كان يشارك في مسيرات نصرة الأقصى بشعر مرتب ومصفف جيداً، وابتسامة عريضة، وسط مدينة نابلس، وهو يحمل يافطة ترجمها في 10 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي بشكل فعلي، إذ كتب على اليافطة «نحنّ قوم نعشق الموت كما يعشق أعداؤنا الحياة».

لا تعرف عائلة أبو حاشية كيف وصل ابنها المواظب على المشاركة في مسيرات نصرة الأقصى والأسرى، إلى تل أبيب وقام بطعن جندي. كان الشاب أكثر هدوءاً ومرحاً من أن يفكر أحد في مخيم عسكر أنه سيستحوذ على نشرات الأخبار في ذلك المساء. وتقول والدته لـ«العربي الجديد»: «لم يكن ابني منتمياً لأي فصيل فلسطيني، وكان يواظب على المشاركة في كل المسيرات المناصرة للأقصى في نابلس، كان يشعر بالحرقة على ما يجري في الأقصى». وتضيف «لم أعرف أنه ذهب إلى تل أبيب، فهو أصلاً لم يحصل على تصريح للذهاب إلى هناك، وشاهدت ما فعله على الفضائيات مثل بقية الفلسطينيين».

وفور سماع الخبر، سارعت العائلة إلى إفراغ محتويات المنزل المتواضع، والذي يشي كل ما فيه بالفقر، إلى بيوت الأقارب والجيران في المخيم، وجلس الأب الذي يعمل في طلاء المنازل وأبناؤه الثلاثة ينتظرون حكماً مؤكداً باعتقالهم، وهذا ما حصل. كما انتظروا حكماً آخر بهدم المنزل، وهذا ما تم إبلاغ العائلة به فجر 11 نوفمبر/تشرين الثاني.

السيناريو نفسه تكرر مع عائلة ماهر الهشلمون أي ألا شيء غير متوقع؛ فالكل يعيش قصة مقاومة معلنة التكاليف من اعتقال وهدم بيوت واستشهاد.

يبقى أنّ هناك سؤالاً آخر يقلق السلطة الفلسطينية والاحتلال، ويتمحور حول ما إذا كانت الأوضاع ستتدهور أكثر لتولد انتفاضة ثالثة؟ ويجتهد البعض في القول إن الظروف الموضوعية لن تسمح بانتفاضة

12 اعتداء دهساً

سجلت الضفة الغربية في الأشهر الثلاثة الأخيرة 12 اعتداء دهس، قام بها مستوطنون ضد فلسطينيين اسفرت عن شهيدين، هما الطفلة إيناس دار خليل وهي عائدة من المدرسة، والشاب محمد عبد الكريم اسليم، فيما تم تسجيل حادثتي دهس ادت الى إصابات خطيرة في القدس، فضلا عن حالات الاعتداءات وحرق المساجد، لتبدو عمليات الرد من دهس وطعن واطلاق نار، رد فعل من متواضع مقابل كم الاعتداءات ونوعيتها التي يتعرض لها الفلسطينيون.

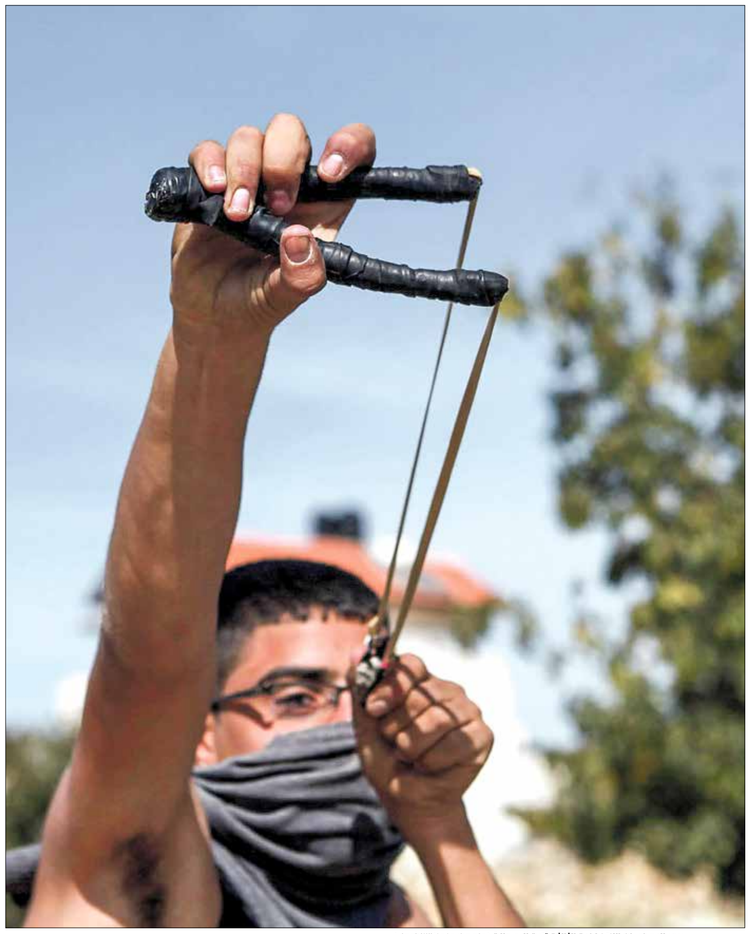

يرى البعض أن الانتفاضة الثالثة آتية لا محالة (مأمون وزوز/الأناضول)

عزل مروان البرغوثي

عزلت إدارة مصلحة سجون الاحتلال في ززانة انفرادية، امس الاربعاء، القيادي في حركة فتح والنائب في المجلس التشريعي مروان البرغوثي. واوضح نادي الاسير ان إدارة السجن ابلغت الاسرى ان عملية نقل البرغوثي جاءت كعقاب على البيان الصحافي الذي اصدره في الذكرى العاشرة لاستشهاد الزعيم الراحل ياسر عرفات، ودعا فيه البرغوثي السلطة الفلسطينية لإعادة النظر في وظائف السلطة ومهامها، لتكون مهمتها الاولى دعم المقاومة الشاملة.

شعبية على منوال الانتفاضة الأولى 1987، فضلاً عن أن أية انتفاضة مسلحة لن تكون ممكنة في ظل التنسيق الأمني العالي بين أجهزة الأمن الفلسطينية والاحتلال. ويضاف إلى ذلك الوعود المتكررة للرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه لن يسمح بانتفاضة ثالثة في عهده، ما يجعل السؤال التالي ملحاً وهو أي شكل جديد ستحمله الانتفاضة الثالثة إذا اندلعت؟

يرى المحلل السياسي، عبد المجيد سويلم، أنّ «كل مرحلة لها سماتها الخاصة بها، والاستنساخ في هذا الأمر غير ممكن». ويقول في حديث لـ«العربي الجديد»: «نشهد حالياً حراكاً فلسطينياً يمتاز بأنواع وأشكال جديدة، وهو في تزايد مستمر يوماً بعد يوم، ومن الممكن أن يتحول إلى حراك عارم، فهو يمهد لحراك جماهيري واسع في المستقبل القريب».

وفي الوقت الذي يحذر فيه الرئيس الفلسطيني من حرب دينية وشبكة بسبب الممارسات الإسرائيلية، فإن التنسيق الأمني في الضفة الغربية لم يطرأ عليه أي تغيير. في المقابل، هناك شراسة في الاعتداءات الإسرائيلية؛ سواء من جيش الاحتلال أو من المستوطنين.

لكن القيادة الفلسطينية لم تقم تجاهها بأي فعل لحماية الفلسطينيين العُزل والمرابطين في القدس، الذين يصدون اقتحامات المستوطنين للأقصى بصدورهم العارية، وأحذيتهم كسلاح أول وأخير بين أيديهم.

بعيونها

هل اقتربت «نهاية» شيلدون أدلسون؟

يناقش الكنيست مشروع قانون يهدف إلى إغلاق صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي يتخطّى دور صاحبها المليادير اليهودي الاميركي، شيلدون ادلسون، دعم حكومة بنيامين نتنياهو واليمين

صالح النعامي

يسلّط مشروع قانون، يناقشه البرلمان الإسرائيلي حالياً، قد يفضي إقراره إلى إغلاق صحيفة «يسرائيل هيوم»، أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً، الأضواء على الدور الكبير الذي يقوم به صاحب الصحيفة، الملياردير اليهودي الأميركي، شيلدون أدلسون، في دعم اليمين الإسرائيلي وتعزيز فرص رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مواصلة الحكم.

وينطلق نواب اليسار والوسط في إسرائيل، الذين يطالبون بإغلاق الصحيفة، من أنّ أدلسون يمسّ بسوق الإعلام في إسرائيل ويضرّ بقدرة الصحف الأخرى على المنافسة، بعد أن سمح بتوزيع «يسرائيل هيوم» (إسرائيل اليوم) مجاناً، في مسعى لضمان تحول هذه الصحيفة التي توصف بأنها «بوق» لنتنياهو، إلى أكثر الصحف انتشاراً.

ويشبّه النائب العمالي، إيتان كابل، الذي قدّم مشروع القانون، «يسرائيل هيوم» بصحيفة «البعث»، الناطقة بلسان نظام الحكم في سورية. ويعكس تحقيق بثّته قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة، كيف أنّ ديوان نتنياهو، يتدخّل بشكل مباشر في السياسة التحريرية للصحيفة. ويشير التحقيق إلى أنّ ممثلين عن الديوان، يناقشون مع إدارة التحرير طابع القضايا التي يجري التركيز عليها، ويستند معد التحقيق، رفيف دروكير، إلى مقابلات أجراها مع صحافيين خدموا في الصحيفة، ليؤكد أنّ الهدف الرئيس للمطبوعة هو الترويج لخطاب نتنياهو وتسويقه جماهيرياً.

في الوقت ذاته، يُعتبر أدلسون، الذي كون ثروته الطائلة من خلال نوادي القمار في أرجاء الولايات المتحدة الأميركية، والكثير من دول العالم، المتبرّع الرئيس لحملات حزب الليكود الانتخابية. ولا يقتصر دور أدلسون على دعم الليكود، بل يتعدّاه إلى دعم مشاريع استيطانية وتهويدية في الضفة الغربية.

ويُعدّ أدلسون، أحد أبرز الداعمين لجامعة «رئيل»، التي تعتبر أول جامعة تدشّنها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلّة عام 1967، ويتولى تمويل برامج تعليمية فيها. وإلى جانب دعم اليمين، لا يتردّد أدلسون في دعم مشاريع «قومية»، تضعها مؤسّسة الحكم ضمن أولياتها.

وفي شهر يونيو/حزيران الماضي، تبرّع أدلسون بمبلغ 17 مليون دولار لدعم برنامج الفضاء الإسرائيلي، وفي شهر أغسطس/آب الماضي، تبرّع بمبلغ 7 ملايين دولار لمؤسسة «ياد قشيم»، التي تخلّد ذكرى اليهود الذين قضوا في الحرب العالمية الثانية.

وفي سياق ذلك كلّه، يبقى إسهام أدلسون الأكبر، دعمه الكبير لسياسة الحكومة اليمينية في الولايات المتحدة، من خلال الاستثمار في تمويل الحملات الانتخابية للحزب الجمهوري ومرشّحيه للرئاسة والكونغرس، ويذهب البعض في إسرائيل إلى الإشادة بالدور الكبير الحاسم لأدلسون في تحقيق الجمهوريين الفوز الكبير في الانتخابات النصفية، التي أجريت الأسبوع الماضي.

وفي هذا السياق، تكشف صحيفة «هارتس»، في عددها الصادر منتصف الشهر الماضي، تبرّع أدلسون بـ 100 مليون دولار للمرشحين الجمهوريين الذين تنافسوا على مقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب. وتنوّه الصحيفة إلى أن تحقيق أغلبيّة جمهورية يشكّل هدفه الأسمى.

وعلى غرار صديقه نتنياهو، يتأنى حماس أدلسون للجمهوريين، نتيجة تبنّيهم التلقائي سياسات الحكومة اليمينية في تل أبيب ودفاعهم عنها ومهاجمتهم إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وممّا لا شكّ فيه، أن أدلسون يراهن من خلال دعمه الجمهوريين، على إملاء موقف إسرائيل على الإدارة الأميركية في قضايا عديدة، على رأسها الملف النووي الإيراني والموقف من الاستيطان والتهويد والمفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وسبق لأدلسون أن تبرّع بمبلغ 100 مليون دولار لحملة ميت رومني، المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأخيرة، والذي زايد على اليمين، في تبنّي المواقف الإسرائيلية خلال حملته الانتخابية، علماً أن مجلة فوربز الأميركية أشارت في العام 2013 إلى أن ثروة أدلسون تقدر بنحو 26 مليار دولار.

ويجاهر أدلسون شخصياً بتبنّيه مواقف يمينيّة متطرّفة من الصراع مع الشعب الفلسطيني، ولا يتردد في التعبير عن رفضه قيم الديمقراطية. وتنقل صحيفة «هآرتس» عن أدلسون، قوله في مؤتمر نظمته الجالية الإسرائيلية في الولايات المتحدة في أغسطس الماضي: «لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني، وهؤلاء (الفلسطينيون) كل ما يعنيهم هو إبادة إسرائيل، لذا يتوجّب على الدولة اليهودية أن تبني حول نفسها سوراً ضخماً لتأمين ذاتها».

أكثر من ذلك، يعتبر أدلسون، وفق الصحيفة، أنّه «لم يكتب في التناخ أنّه يتوجب أن تكون إسرائيل دولة ديمقراطيّة». وعلى الرغم من استثماره الضخم في مجال الإعلام، لكنّه يقرّ بكرهه الصحافة والصحافيين، إلا أنّ ذلك لم يمنعه من أن يعرض على الملياردير اليهودي الأميركي حاييم سبان، الذي تواجد في المؤتمر، أن يشتريا صحيفة «نيويورك تايمز» لتكون تغطيتها للأحداث في الشرق الأوسط «متوازنة».

ومن الواضح أن أدلسون يسير على خطى عدد من الملياردريات اليهود الذين اختاروا التأثير على السياسات الإسرائيليّة من خلال التبرع بأموالهم، من أمثال الملياردير الأميركي، أورفينغ ميسكوفيتش، المسؤول الوحيد عن تمويل أنشطة منظمة «عطيرات كوهنيم» المسؤولة عن عمليات التهويد في القدس القديمة، والملياردير الأسترالي، يهودا جوتنيك، الذي يتولى تمويل الأنشطة الاستيطانيّة في مدينة الخليل.

من أشهر العبارات التي قيلت عن أدلسن، تلك التي كتبها توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز» وحرفيتها: «اكتشفُ اشتراك أدلسون مع المرشد الإيراني على خامنئي في توجه واحد، وهو أن كليهما يسعى لتدمير إسرائيل: أدلسون بدافع من الحب القاتل وخامنئي بدافع من الكره القاتل».

توزيع الصحف مجاناً ممنوع

صادق الكنيست الاسرائيلي، امس الاربعاء، بالقراءة الاولى على مشروع قانون يحظر توزيع صحف يومية مجانا في اسرائيل. وقال الكنيست ان 43 نائبا صوتوا لصالح مشروع القرار مقابل معارضة 23 نائبا، فيما امتنع 9 اعضاء عن التصويت. ويتطلب اي مشروع قرار المصادقة عليه بـ3 قراءات في الكنيست قبل ان يصبح قانونا نافذا. ويستهدف مشروع القانون صحيفة «اسرائيل اليوم». وينظر الى الصحيفة على انها تعبر عن مواقف نتنياهو.

يناقش الكنيست إغلاق «يسرائيل هيوم» المملوكة من أدلسون (Getty)

تقرير

ليبيا: ليون يخطط لحوار جديد بعد حلّ مجلس طبرق

طرابلس ـ **هشام الشلوي**

تنوي الأمم المتحدة توسيع دائرة الحوار الليبي، على خلفية قرار المحكمة العليا الليبية بحلّ مجلس النواب (طبرق)، وفق المعلومات المتوفرة لـ«العربي الجديد». ويبدو أنّ فرضيّة مجلس النواب لم تعد موجودة أساساً، بموجب حكم الدائرة الدستوريّة في المحكمة العليا، وبالتالي على ليون أن يبحث عن شركاء جدد لجولات الحوار المقبلة التي يريد تدشينها في ليبيا.

ويرى مراقبون أنّ ليون سيكون مضطراً لدعوة أطراف جدد للحوار، لم يدعهم في السابق، مرجّحين أن يُصار إلى دعوة المؤتمر الوطني بشكل رسمي لهذا الحوار، خصوصاً بعد أن عادت إليه ولاية السلطة التشريعيّة ورسم السياسات العامة في ليبيا ورقابة أجهزة الدولة، بموجب حكم عدم شرعيّة مجلس النواب الليبي المنحلّ.

ووفق هذه الرؤية الجديدة والمنطق السياسي الآخذ في التغير، سيتعين مشاركة بعض قوات «فجر ليبيا» في حوار الأمم المتحدة، بسبب تأييد المؤتمر الوطني لها وشرعنتها أثناء قيامها بإخراج ميليشيات مؤيدين لعقد جلسات مجلس النواب الليبي المنحل، في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر/أيلول الماضي، في مدينة غدامس الليبية على الحدود مع الجزائر. ويبدو أنّ فرضيّة مجلس النواب لم تعد موجودة أساساً، بموجب حكم الدائرة الدستوريّة في المحكمة العليا، وبالتالي على ليون أن يبحث عن شركاء جدد لجولات الحوار المقبلة التي يريد تدشينها في ليبيا.

ويرى مراقبون أنّ ليون سيكون مضطراً لدعوة أطراف جدد للحوار، لم يدعهم في السابق، مرجّحين أن يُصار إلى دعوة المؤتمر الوطني بشكل رسمي لهذا الحوار، خصوصاً بعد أن عادت إليه ولاية السلطة التشريعيّة ورسم السياسات العامة في ليبيا ورقابة أجهزة الدولة، بموجب حكم عدم شرعيّة مجلس النواب الليبي المنحلّ.

ووفق هذه الرؤية الجديدة والمنطق السياسي الآخذ في التغير، سيتعين مشاركة بعض قوات «فجر ليبيا» في حوار الأمم المتحدة، بسبب تأييد المؤتمر الوطني لها وشرعنتها أثناء قيامها بإخراج ميليشيات «الصواعق» و«القعقاع» و«المدني»، الموالية لعمليّة الكرامة، بزعامة اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

في موازاة ذلك، يستبعد بعض المحللين أن تكون قوات مجلس «شورى ثوار بنغازي»، ضمن الأطراف المدعوة للحوار، أولاً بسبب طبيعتها العقائديّة، التي ترى أنّ الحلول السياسيّة ليست في صالح عدالة القضيّة الليبيّة، وثانياً لانشغالها بالدفاع عمّا تبقّى لها من مواقع في بنغازي، حيث تحاصر قوات حفتر مدينة بنغازي من أغلب مداخلها، وتضيّق الخناق على قوات مجلس «شورى الثوار»، التي تخوض حرب شوارع في أحياء بنغازي الشرقية ووسطها وبعض أحيائها الغربيّة. وتواجه معضلة أخرى قد تقلب الموازين في ليبيا، تتمثّل بعدم قدرته على إغفال دعوة ممثلين عن مجلس النواب الليبي المنحلّ في طبرق، لا باعتبارهم جسماً تشريعياً يحظى بشرعيّة دستوريّة، بل كطرف ضمن معادلة الصراع الليبي الجاري. وقد يلقى هذا الأمر رفض بعض الأطراف العسكريّة في قوات «فجر ليبيا»، التي يرى أحد أبرز قياديها، صلاح بادي، أنّه لم يعد ممكناً بعد دعوة المجلس المنحلّ الدول الغربيّة للتدخّل في ليبيا، التحاور معه كطرف وطني أصيل.

ليون سيكون مضطراً لدعوة أطراف جدد للحوار

وإذا كان ليون، قد وجد بسهولة شركاء لحوار غدامس السابق، من نواب مقاطعين ومؤيدين، باعتبار أنّ الطرفين المتحاورين يمثّلان وجهي عملة واحدة، لكن عليه اليوم أن يجري مشاورات مطوّلة، للحصول أولاً على مشاركين في حواره، وللاتفاق ثانياً، على جدول أعمال الحوار وبنوده العامة. ويبدو أنّ هذه المهمّة، في ظلّ الظروف التي تشهدها مناطق غربي وشرقي ليبيا من حرب صغيرة، لا تخلو من الصعوبات والتحديات.

تقرير

الجزائر: صراع أجنحة داخل «جبهة التحرير»

الجزائر ـ **يقين حسام الدين**

لا تنتهي الأزمات داخل «جبهة التحرير الوطني» بقيادة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، إذ تشهد منذ نهاية عام 2003، سلسلة انقلابات وصراعات حادة داخل هياكلها المركزية، بلغت حد استعمال العنف والمصادمات بين كوادرها أكثر من مرة. وشهد المقرّ المركزي لـ«الجبهة»، آخر مشهد في مسلسل الصراع قبل أيام، حين اعتصم العشرات من مناضليها وكوادرها المناوئين للأمين العام الحالي، عمار سعداني، أمام المقرّ المركزي وسط العاصمة الجزائرية، للمطالبة برحيل سعداني عن منصبه، والدعوة إلى عقد اجتماع عاجل للجنة المركزية لاختيار أمين عام جديد.

وأعلنت قيادة الجناح المعارض للأمين العام الحالي في بيان، رفضها للممارسات الصادرة عما وصفتها بـ«القيادة غير الشرعية». وندّد البيان بـ«الممارسات والتجاوزات والخروقات، التي تستهدف تشتيت صفوف الحزب وزرع الفتنة والجهوية والعرقية، التي ظلت جبهة التحرير الوطني تحاربها من أجل بناء مجتمع متضامن ومتكاتف وموحد».

واتهم سعداني بقيادة الحزب انطلاقاً من العاصمة الفرنسية باريس، بحسب معارضيه، كونه يتردد منذ فترة إلى هناك بسبب تواجد شقيقته للعلاج. ولم يتاخر سعداني المقرّب من بوتفليقة، في الردّ على الهجوم السياسي الموجّه ضده، واتهم رئيس الحكومة السابق عبد العزيز بلخادم، بالوقوف وراء محاولة زعزعة استقرار الحزب والبلاد. وذهب إلى حدّ اتهامه بالوقوف وراء سلسلة الاعتصامات والاحتجاجات التي قام بها رجال الشرطة قبل أسبوعين، في العاصمة الجزائرية وعدد من الولايات. وألاقت أنه على الرغم من الصراع الحاصل بين التيارين المتصادمين داخل الحزب، فإنهما يلتقيان عند مسألة دعم بوتفليقة، الذي يرأس الحزب أيضاً. ولا يتصل الخلاف بين الطرفين بخيارات أو توجّهات سياسية، بقدر ما يرتبط بصراع بين فئات صغيرة داخل النظام، تسعى كل منها إلى السيطرة على سلطة القرار داخل «الجبهة»، التي هي الحزب الحاكم، عشية استحقاقات هامة تتعلق بتعديل الدستور المقرر قبل نهاية السنة، مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والمحلية المقررة عام 2017. وكانت الجبهة شهدت في صيف 2003 انقساماً حاداً عشية الانتخابات الرئاسية التي جرت في أبريل/نيسان 2004، بعد ترشح الأمين العام للحزب علي بن فليس ضد بوتفليقة. واستعملت السلطة القضاء كالية لسحب «الجبهة» من بن فليس، بعدما أقرّت المحكمة الإدارية بعدم شرعية اجتماع اللجنة المركزية للحزب التي أقرّت ترشح بن فليس.

وسمح ذلك بصعود بلخادم إلى منصب الأمين العام لـ«الجبهة»، لكن الصراع الداخلي اندلع مجدداً بين أنصار بلخادم ومعارضيه، الذين اتهموه بالفساد وتسليم الحزب إلى المافيا المالية. وبعد مخاض عسير، نجح معارضو بلخادم في تنحيته من منصبه في يناير/كانون الثاني 2013، وتنصيب سعداني مكانه، سريعاً، واجه سعداني تمرّداً جديداً من قبل أعضاء قياديين، بينهم رئيس البرلمان السابق عبد العزيز زياري.

ويُعتبر مصير «الجبهة» غير المستقرّ، مدعاة للحزن لدى قطاع من الجزائريين. فقبل سنوات الاستقلال كانت «جبهة التحرير الوطني» الوعاء الثوري، الذي انصهرت فيه كل التيارات السياسية الوطنية في الجزائر. غير أن هذا الوعاء تحول إلى حزب سياسي عقب الاستقلال، وبات الجهاز السياسي الذي تدير من خلاله السلطة الحكم في الجزائر.

أحدث فصول الصراع بين عمار سعداني ورئيس الحكومة السابق بلخادم

وبخلاف بولندا، التي كان الحزب الشيوعي يحكم من خلال البوليس السياسي، كان الجيش الذي سيطر على السلطة في الجزائر عام 1962، بحاجة إلى جهاز سياسي مدني للتستر وراءه، ورسم مشهد حكم مدني بخلفية عسكرية، يرافقه تمدّد جهاز الاستخبارات داخل هياكل الحزب.

مرور الكرام

مصر تبحث عن فضيحة

وائل قنديل

وكأنه لم يعد كافيا إغراق الناس في كوابيس الحرب على الإرهاب، وترويعهم بكلام فقد معناه وبات مملا عن الغول الذي يتربص بهم، لولا حكمة القائد وحنكة القائد وعبقرية القائد، ومن ثم عليهم أن ينسوا الحديث عن الحرية والديمقراطية، لضرورات الأمن القومي. الآن جاء، وقت إذابة الوعي الجمعي في غاز سيانيد الفضائح الأخلاقية، والحوادث الأمنية الركيكة، والسيناريوهات الخبيثة التي تهدف إلى إحراق أية محاولة لإعادة إنتاج معادلة 25 يناير، التي أنتجت أنبل وأقوى تفاعل حضاري واجتماعي بين المصريين. إن العقلية الشريرة التي أغرقت الفضاء الإلكتروني بحكاية الانتفاضة المغلقة على الشباب المسلم حصريا، هي ذاتها العقلية التي صنعت فضيحة «العنتيل الملتحي» وروجتها على أوسع نطاق كنص موحد على صحف الانقلاب كافة.

والحاصل أن حالة القلق لدى دوائر الانقلاب تتفاقم كلما اقتربت ذكرى ثورة يناير، وبالتالي ترتفع معها وتيرة الجنون الرسمي، والعنف النظامي، بالقدر نفسه الذي تتصاعد به أبخرة الخرافات والشائعات والقصص الفضائحية.

وأظن أن ركاكة السيناريو لا تغيب على كل من يمتلك بعض البصر والبصيرة، أملا الكون بكلام عن ثورة مزعومة «للشباب المسلم» ثم اتبع ذلك بسحابة من الفضائح المخجلة والصقها بواحد من «الشباب المسلم» ولا تنس أن تطلق أبواقك في الفضائيات تعزف اللحن الردي».

وفي ظل هذه الموجة من غبار الفضائح أيضا، بدا غريبا أن صحفا داعمة لسلطة الانقلاب نشرت في توقيت واحد خبرا عن معركة بين مجموعة من ضباط الشرطة، على خلفية معاكسة «أو التحرش على حد وصف إحدى الصحف المصرية» بزوجة ضابط آخر أثناء مرورها بكمين أمني. ولا يمكن اعتبار الإلحاح على هذه النوعية من الأخبار استهدافا للمؤسسة الأمنية من قبل مؤسسة أخرى في النظام، بقدر ما هو إمعان في إلهاء الناس بهذه الأطعمة المعلوماتية الحريفة، لسحبهم بعيدا عن متابعة آمارات فشل عميق يغط فيه النظام الحاكم.

ولا يقل ركاكة عن هذا السيناريو، قصة الخبر الموزع بصياغة واحدة تقريبا على صحف النظام عن اشتباكات بالأيدي بين الناشط علاء عبد الفتاح من جهة، وسجناء الإخوان من جهة أخرى، داخل قفص المحاكمة.. مع إضافة بعض التوابل «العكاشية» من عينة إن سجناء الإخوان اتهموا علاء وزملاءه بالكفر، فرد الأخير صارخا أنه ليس مجرما حتى يوضع مع الإخوان في قفص واحد. وبالطبع هناك ذهنية مستنفرة وقابلة لابتلاع مثل هذه الروايات البوليسية المحبوكة، والبناء عليها أبراج من الحروب الكلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، بين الإسلاميين والليبراليين، وصولاً إلى صناعة مناخ من الاحتراب المجتمعي المؤسس على عنصرية بغيضة.

ولا يفوت على أحد أن رواية بهذه الحبكة من شأنها تكريس تلك المعادلة التي تأسست عليها الثورة المضادة المحمولة فوق انقلاب عسكري، وهي الفصل التام بين مكونات مشهد ثورة يناير، بحيث يشتبك زملاء الميادين، فتنفتح الطرق أمام هجوم الفلول. وكما علمت، فإن الطرفين، سجناء قانون التظاهر، والإخوان لم يكونا في قضية واحدة، بل إن أحدهما كان في طريقه لمغادرة القفص، بينما الثاني يستعد للدخول، ولم يصل إلى سمع أحد من المحامين وأهالي المتهمين الذين حضروا الجلسة شيء، مما ورد في الرواية الأمنية. ولا أتصور أن معتقلا رافضا لخنق حق الناس في التظاهر ضد نظام استولى على الحكم بالتظاهر، يمكن أن يعبر متظاهرين آخرين مجرمين، فتلك عنصرية لا يملك ترفها من يتمتعون بحريتهم خارج الزنازين، فما بالنا بسجناء نظام قمعي واحد، مهما كانت التباينات والخلافات السياسية بين المقموعين.

تحقيق سياسي

تعميم لتجربة البوسنة والهرسك وانقلاب على جنيف 1

خطة دي مستورا... هروب من الحل

ترى المعارضة السوريّة، بشقيها العسكري والسياسي، ان مبادرة المبعوث الدولي ستيفان دي مستورا، ليست سوى استراحة محارب من شأنها إفادة النظام

دمشق ـ **انس الكردي**

يبدو أنّ الخط الذي يسير عليه مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، ستيفان دي مستورا، لناحية إقامة مناطق مجمّدة في إطار خطة لخفض مستوى العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانيّة، وزرع بذور عمليّة سياسيّة، بعيداً كلّ البعد عن النقاط التي أقرّتها مجموعة الاتصال الدولي حول سورية (المعروفة باسم جنيف 1)، برعاية المبعوث الدولي السابق كوفي عنان منتصف عام 2012. ويحلّ على رأس تلك النقاط، تشكيل حكومة انتقاليّة تملك كامل الصلاحيات التنفيذيّة، ما يعني أنّ الحلّ السياسي تراجع إلى الوراء كثيراً، لتعتمد خطة دي مستورا غير الواضحة المعالم حتى الآن، أشبه بنموذج هدن مصغرة، أراد النظام السوري من خلالها توجيه المبعوث الدولي إلى حي الوعر في مدينة حمص بداية، لتنفيذ اتفاق مشابه لاتفاق مدينة حمص قبل نحو ستة أشهر، والذي قضى بخروج المسلّحين إلى ريفها الشمالي.

وتروّج وسائل الإعلام الرسميّة والمقرّبة من النظام للاتفاق. حتّى أنّ صحيفة «الوطن»، التي يملكها ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد، رامي مخلوف، قالت إن «دي مستورا غادر دمشق وقد بدت عليه علامات الارتياح نظراً لطبيعة الردّ السوري الإيجابي على مبادرته». وبحسب الصحيفة المحليّة، وصف دي مستورا لقاءاته مع الأسد بأنّها «مفيدة». وأوضح بعد لقائه وزير الخارجيّة وليد المعلّم، أنّ مبادرته «ركّزت على خطة عمل وليست خطة سلام، وهي ترتكز على التهديد الحقيقي المتمثّل بالإرهاب، وأن نقلل ونقلّص من العنف قدر الإمكان، لنستخدم ذلك من أجل التوصّل إلى حلّ شامل في البلاد». ولفت، خلال مؤتمر صحافي، إلى أنّ «كلّ الأطراف اتّفقت على أنّ الحلّ يجب أن يكون سياسياً ولا يوجد حل عسكري، ولذلك ركّزنا على نموذج واحد هو حلب». وتضع صحيفة الوطن إعلان 14 فصيلاً معارضاً في حلب تشكيل «مجلس ثوار حلب» في إطار «التحضير لبحث مبادرة دي مستورا، وفقاً لصفحات معارضة على الإنترنت».

في المقابل، يؤكّد عضو مجلس «ثوار صلاح الدين»، أحد المجالس المنضوية في الكيان الجديد، أبو محيو الكردي، لـ «العربي الجديد»، أنّ «أهداف المجلس ثورية سياسيّة، بالدرجة الأولى»، نافياً أن «يكون المجلس محاولة لشقّ الصف، كما أشيع، لأن من شكّل هذا المجلس هم مجالس أثبتت وجودها على أرض المدينة». ويوضح أنّ «فكرة تشكيل المجلس موجودة لدى هذه المجالس مسبقاً، لكنّه تأخّر الإعلان عنها بسبب الظروف الميدانيّة، والتي حالت من دون تشكيله سابقاً».

من جهته، يشرح عضو اللجنة القانونيّة في الائتلاف السوري المعارض، هشام مروة لـ «العربي الجديد»، أنّ «خطة دي مستورا عبارة عن جزر أمنة، بحيث يتمّ تحديد منطقة أمنة في كل منطقة يجري اختيارها، تخلو من العنف وينشأ فيها حكم محلي للأفراد، على غرار ما حدث في البوسنة والهرسك». ويضيف: «ستكون هناك مناطق محمية لا تتعرّض لأيّ قصف، أو عمل عسكري من أي من الطرفين، ولا تدخل في وسط الصراع»، على أن «يبدأ دي مستورا بتطبيقها في حلب، ويحاول نقلها إلى أماكن أخرى».

ولم يتضح، وفق مروة، من أين يمكن أن «يبدأ التطبيق بالتحديد، ذلك أن دي مستورا يبحث وضع حلب ككل، عبر وقف إطلاق النار أولاً». ويرى، تعليقاً على ما سيكون عليه موقف التنظيمات المسلحة لناحية تحييد المناطق الآمنة، أنّ «الجهات الموقّعة على الائتلاف هي من ستلتزم به»، على اعتبار أنّ «الجهات التي تعمل على الأرض، وتحديداً جبهة النصرة، لا تعترف بالمبادرة من الأساس».

> يبحث النظام السوري تطوير مشروع الهدن الذي يطبّقه في الداخل

متابعاً: «جهات مثل «النصرة» أو «داعش» هي غير ملتزمة». ويقول إنّه «من هنا تأتي ملاحظات المعارضة، بإعطاء النظام الأمان في المناطق التي يسيطر عليها، في حين أنّه يمكن للنظام أن يحرّك خلاياه النائمة، في المناطق الخاضعة للمعارضة».

ويعرب مروة عن اعتقاده بأنّ من شأن الخطّة أن «تعطي النظام نوعاً من استراحة المحارب، كما سبق للتحالف الدولي أن منحها، إذ تمكّن من ترتيب أوراقه بناء على ذلك». ويشير إلى أنّ «المعارضة ترفض حتى الآن خطة المبعوث الدولي، أو وضعت شروطاً تعجيزيّة من الصعب تحقيقها، كتلك التي قدّمها رئيس المجلس العسكري في حلب العميد زاهر الساكت».

ويشترط الأخير، وفق ما يوضحه مروة، «تسليم مجرمي الحرب الذين استخدموا الكيماوي على السكان المدنيين، وخروج الميليشيات الطائفية من سورية، وإيقاف براميل الموت والطائرات، وأخيراً الإفراج عن المعتقلين»، موضحاً أنّ «هذه الشروط غير قادر على تطبيقها دي مستورا ولا النظام السوري، الذي يبدي مرونة ولا يجيب بالرفض على أي مبادرة، علماً أنّه المستفيد الأكبر، من مبادرات مماثلة».

ويبحث النظام السوري، بشكل أو باخر، وفق ما يقوله مروة «تطوير مشروع الهدن الذي يقوم بتطبيقه في الداخل، لذلك طلب من دي مستورا أن يذهب إلى حمص ويلتقي باهالي حي الوعر، وليقول له بالتالي إن هذا النموذج قائم». ويوضح أنّ «دي مستورا يضع في حسبانه أكثر من ذلك، يتكلّم عن وقف إطلاق نار، لكنّ النظام يحاول تطبيق حلّ يعجبه في الوعر، بإخراج المسلحين من المدينة، على غرار ما حدث قبل ستة أشهر، عندما تمّ التوصل إلى اتفاق بين قوات النظام وقوات المعارضة بإشراف الأمم المتحدة، قضى بخروج المسلحين إلى ريف حمص الشمالي، مقابل فكّ الحصار عن بلدتي نبل والزهراء، في ريف حلب الشمالي».

خطة دي مستورا لن تلتزم بها «النصرة» ولا «داعش» (توفي بشارة/فرانس برس)

تراجع عن سقف عنان والإبراهيمي

يشدّد المستشار القانوني للائتلاف السوري المعارض، هشام مروة على ضرورة أن «يكون هناك حلّ شامل، لأنه إذا جاءت العمليّة السياسيّة بعد التهدئة العسكريّة، فسيكون وقف إطلاق النار هشّاً في هذه الحالة، لأن العمليّة السياسيّة يجب أن تكون متكاملة، فجزء منها عسكري وجزء آخر سياسي، حتى يتم التوصّل الى هيئة حكم انتقالي متوافق عليها، كما نص بيان جنيف واحد». ويذهب مروة الى حدّ القول إنّ المعارضة ترى في خطة ستيفان دي مستورا تراجعاً عن خطة كلّ من سلفيه كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي، وهي عمليّة سياسيّة يأتي من خلالها موضوع العنف والتهدئة والإرهاب، لكنّ دي مستورا، يبدأ من اعمال صغيرة، وهذا يعني ان نفسه طويل جداً».

مقابلة

اجراها **انس ازرف**

تثير زيارة الرئيس السابق للائتلاف الوطني السوري المعارض، معاذ الخطيب، الاخيرة إلى موسكو، الكثير من الجدل والنقاش بين السوريين على اختلاف آرائهم وانتماءاتهم السياسية. وفي حوار خاص مع «العربي الجديد»، يتحدّث الخطيب عن تفاصيل الزيارة ورؤيته لآفاق الحل

أحمد معاذ الخطيب

رحيل الأسد ليس مشكلة بالنسبة للروس

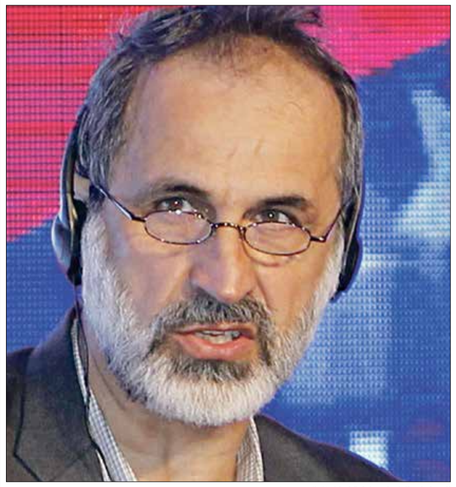
لا يعارض الخطيب زيارة إيران (فرانس برس)

> أخطأنا في المعارضة عندما قفزنا فوق قوى دوليّة
>
> أطراف من الائتلاف اجتمعت مع أحزاب موالية للنظام

■ انطلاقاً من زيارتكم الأخيرة إلى روسيا في الخامس من الشهر الجاري، هل ترون أن الشمس ستشرق من موسكو؟

هذا عنوان للمقال ليس إلا، والخلاصة أنّ الشعب هو الذي يصنع شمس حريّته ومستقبله، لكن هذا الباب لا بدّ من طرقه. أخطأنا في المعارضة، عندما قفزنا فوق قوى دوليّة، وتأثرنا بمقولة إنّ هذه الدولة تحلّ المشكلة وهذه لا. لا أحد يحلّ المشكلة سوى الناس أنفسهم، ولكن عليهم أن يحاولوا فتح كلّ النوافذ.

منذ سنة ونصف، تلقيت دعوة لزيارة موسكو، غير الدعوات الرسميّة خلال رئاستي للائتلاف. ومنذ خمسة أشهر، تكررت الدعوة وبعدها جاء نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إلى هنا (الدوحة) والتقينا وجدّد الدعوة. يتوقّع شعبنا، الذي يعاني، نتائج سريعة من خلال هذه الزيارة، والحقيقة أنّ الزيارة كانت لمدّ جسر والتعرف على ما يريده الروس. نريد أيضاً أن نحشّد كلّ القوى، لحلّ المشكلة في سورية. هذه المشكلة باتت أكبر من النظام ومن الثورة، وحتى من الدول الإقليميّة. تتجه المنطقة إلى ثقب أسود، إلى طاحونة مرعبة. وواجبنا أن نجد منفذاً لإنقاذ سورية.

بماذا تداولتم تحديداً مع القيادة الروسية في موسكو؟

قلنا للروس إنّه لدينا ثوابت لا يمكن التخلي عنها، منها استقلال القرار السياسي، ووحدة سورية، أرضاً وشعباً وترابط النسيج السوري، والبحث عن حلّ تفاوضي. وبشكل عام، هناك تقاطعات كبيرة وهناك اختلاف، وهذا أمر طبيعي، وواجبنا محاولة الخروج بصيغة. تسألني ما هي الصيغة التي خرجت؟ لم تخرج صيغة حتى الآن، هذه بداية.

من التقاطعات التي وجدناها مع الروس، حرصهم على عدم تقسيم سورية وضرورة التمييز، كما قلنا لهم، بين النظام الذي أساء للشعب السوري، وبين الدولة كمؤسّسة، وهي ملك للشعب السوري. والروس قلقون جداً من انهيار الدولة. حتى بشأن بشار الأسد، وجدنا أنّ رحيله ليس مشكلة بالنسبة إليهم. هناك تفاصيل كثيرة، لم يجر الخوض عميقاً فيها، وهذا الأمر يحتاج إلى جهة وطنيّة واسعة للتحاور حوله: كيفيّة إعادة ترتيب الجيش السوري، وكيفيّة ترتيب الأجهزة الأمنيّة. نحن لا ننطلق من رؤية طائفيّة ولا من رؤية متعصبة، لكننا نرى أنّ الوطن بخطر، ولا بدّ من المحافظة عليه. هناك من ارتكبوا جرائم وأساؤوا إلى شعبنا، فليكن هناك عدالة انتقاليّة، وليحاكموا، لكنّ هذه أمور لاحقة، والأمر الأساسي هو الرغبة في البحث عن حلّ.

■ هل عرض الروس عليكم حكومة انتقاليّة؟

لم يجر التباحث بهذه النقطة أبداً. كان الروس وما زالوا يتحدّثون عن حكومة انتقاليّة، هذه كلمة واسعة، وفيها تفاوضي. وبشكل عام، هناك تقاطعات كبيرة وهناك اختلاف، وهذا أمر طبيعي، وواجبنا محاولة الخروج بصيغة. تسألني ما هي الصيغة التي خرجت؟ لم تخرج صيغة حتى الآن، هذه بداية.

وببحث النظام السوري، بشكل أو باخر، وفق ما يقوله مروة «تطوير مشروع الهدن الذي يقوم بتطبيقه في الداخل، لذلك طلب من دي مستورا أن يذهب إلى حمص ويلتقي باهالي حي الوعر، وليقول له بالتالي إن هذا النموذج قائم». ويوضح أنّ «دي مستورا يضع في حسبانه أكثر من ذلك، يتكلّم عن وقف إطلاق نار، لكنّ النظام يحاول تطبيق حلّ يعجبه في الوعر، بإخراج المسلحين من المدينة، على غرار ما حدث قبل ستة أشهر، عندما تمّ التوصل إلى اتفاق بين قوات النظام وقوات المعارضة بإشراف الأمم المتحدة، قضى بخروج المسلحين إلى ريف حمص الشمالي، مقابل فكّ الحصار عن بلدتي نبل والزهراء، في ريف حلب الشمالي».

■ هل تمثلون حتى تفاوضوا باسم الشعب السوري؟

لا يستطيع أحد القيام بهذه التسوية إلا مؤتمر وطني جامع. نحن نذهب لفتح الطريق أمام من وراءنا. لنفترض أنّنا اتفقنا مع الروس أو مع الإيرانيين أو مع النظام نفسه، على مواضيع معيّنة، لكنّه لا يستطيع وفد، مهما كانت كفاءته، فعل ذلك.

■ لماذا لم تنسقوا مع الائتلاف؟

لأنّنا نعرف عقليّة الائتلاف، ولأنّنا مجموعة وليس للائتلاف وصاية علينا.

■ ولكن هذا يقسم المعارضة؟

المعارضة منذ سنوات لا تقوم بشيء. كلّما قام أحدٌ بخطوة تجاه الحل، يقولون لقد عطلتم جهودنا وشقّقتم الصف. البلد هي التي شُقّت وليست المعارضة. هل يجب أن نُوقف حياة 23 مليون إنسان، كي يستيقظ حضراتهم ويحكوا رؤوسهم في الصباح، بحثاً عن نتيجة؟

شخصياً، منذ سنة وأربعة أشهر، لم أتحرّك ولم أقم بأي خطوة. إذا أراد الائتلاف محاسبة من ذهب فليحاسب الجميع، لأن هناك أطرافاً داخل الائتلاف، اجتمعت مع أحزاب عسكرية موالية للنظام ولم يحاسبها أحد. وهناك مجموعات داخل الائتلاف ذهبت وحاورت مقرّبين من النظام في أوسلو والنمسا وغيرها.

وقال لي أحد القادة إنّ هؤلاء كتل سياسية لا نستطيع الضغط عليهم، فقلت له يمكن أن تسمي الذين ذهبوا كتلة سياسيّة، وسنجد لها اسما بأقرب وقت.

عندما قصف النظام الغوطة بالكيماوي، لم يعقد الائتلاف جلسة، لكنّه عقد جلستين في يوم واحد، لمحاسبة وفدنا.

■ هل قابلت نائب رئيس الوزراء السابق قدري جميل؟

نعم قابلته في اجتماع منفصل. وكي لا يصطاد أحد في الماء العكر، فالدكتور قدري جهة معارضة، ونحن لا نعارض اللقاء مع أي جهة تهتمّ بمصلحة البلد. لم يجر اتفاق محدد معه وكان الحديث عاماً عن همّ البلد.

■ هل جرى تحديد موعد لمؤتمر المعارضة؟ وهل ستشاركون فيه؟

لم يُحدد، ربّما خلال شهر.

■ هل عرضوا عليكم الحوار مع النظام؟

الروس يفكرون في مؤتمر يجمع بين أطراف معارضة، ونحن سألناهم عن «جنيف 3»، فقالوا إنّ هذا الأمر يحتاج إلى حديث مع الجانب الأميركي. وكان وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف سيلتقي في اليوم التالي خلال قمة الصين بالوزير (الخارجية الأميركية جون) كيري، ووعد الوزير لافروف بذلك وحتى الآن ننتظر الجواب.

أهلكت الصراعات الإقليمية والدولية الثورة السوريّة. وصل الثوار في أماكن كثيرة إلى نقاط استراتيجية، أتتهم اتصالات من دول إقليمية وأعادتهم. الثوار ونتيجة صراعات إقليميّة، حُرموا من الإمداد ومن التمويل. طلبنا من الروس أن يتفاهموا مع الأميركيين، وقلت للافروف إنّ كل الدول ستكون في مأزق إن لم تساعدوا الشعب السوري.

■ هل هناك من تنسيق روسي ـ مصري جديد للتعامل مع المسألة السورية؟

ليس لدي اطلاع.

هل قامت قطر بدور ما بتيسير الزيارة؟

كلا.

■ هل تخططون لزيارة إيران؟

كلا، غرض الأمر علينا أكثر من مرّة، ولكن بطريقة غير مناسبة. لا مانع شرعي ولا سياسي من ذلك. يحتاج الأمر إلى ترتيب وتشاور، إن كان هناك جدول أعمال ورؤية واضحة من هدف الزيارة.

مقالات ذات صلة
على الموقع الالكتروني

خاص

عباس أحبط مخطط دحلان

غزة ـ **ضياء خليل**

علمت «العربي الجديد» من مصادر مقربة من حركة «فتح»، أنّ الرئيس الفلسطيني وزعيم الحركة محمود عباس، طلب إلغاء مهرجان الذكرى العاشرة لوفاة الزعيم الراحل ياسر عرفات الذي كان مقرراً إقامته للمرة الأولى منذ الانقسام، قبل التفجيرات التي استهدفت منازل قيادات فتحاوية في مدينة غزة وشمالها فجر الجمعة الماضية.

وألغت «فتح» مهرجان عرفات يوم الثلاثاء الماضي في ساحة الكتيبة غربي مدينة غزة، بعد أن اعتذرت حركة «حماس» والأجهزة الأمنية في غزة عن تأمينه، عقب سلسلة الاتهامات التي طاولت الحركة ومحاولة إلصاق التفجيرات بها.

وقالت المصادر، التي اشترطت عدم ذكر اسمها، إن تقريراً وصل إلى عباس من مقربين منه في غزة، يشير إلى مخاوف بشأن سيطرة تيار القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان على مجريات المهرجان، بعد أن تأكد تجهيز هذا التيار كل شيء للسيطرة على المهرجان وتحويله إلى استعراض داخلي بين الرجلين. وذكرت المصادر في تقريرها لعباس، أن تيار دحلان، أو ما يطلق عليهم بـ«المتجنحين تنظيمياً»، قاموا بطباعة مليون صورة لأبو عمار مع دحلان، وكان سيتم رفعها في المهرجان. كما أشارت المصادر إلى أنّ التقرير ذكر أن بحوزة بعض الموالين في غزة تم حجزها من قبل هذا التيار، إلى جانب توزيع مبالغ مالية على الفتحاويين المحسوبين على دحلان للمشاركة الفاعلة في المهرجان. وأوضحت المصادر، أن التقرير ختم بتوصية بإلغاء المهرجان، لأن المعطيات التي تجمعت وهي كثيرة، تشير إلى أن الاحتكاك بين عناصر التيارين سيكون حتمياً، وأنّ أنصار دحلان، جهّزوا نفسهم جيداً لهذا اليوم لإظهار نفوذهم الداخلي على الحركة في القطاع.

وتنقسم حركة «فتح» في غزة بين التيارين، وليس معروفاً بالضبط ما إذا كان أحد التيارين هو الأكبر، لكن المؤشرات التي تجمعت أخيراً تدلل على أن تيار دحلان بدأ ينمو بسرعة لافتة خلال الفترة الأخيرة، مع تزايد نشاطات أنصاره في الساحة الغزية واتساع رقعة أعمالهم والتي كانت محصورة في جنوب القطاع، لتطول كل القطاع.

ورغم كل ذلك، اتّهمت حركة «فتح» بشكل مباشر، القيادي في «حماس» فتحي حماد، بالوقوف وراء تفجيرات يوم الجمعة الماضي. وقال الشيخ، في مقابلة يوم الثلاثاء، «اتحدّى «حماس» أن تنكر الوثيقة السرية، التي تثبت مسؤولية القيادي فتحي حماد عن التفجيرات»، معتبراً أن «قرار إرسال مجموعات لتفجير منازل ومكاتب قادة فتح في قطاع غزة، ينمّ عن درجة عالية من الحقد الأعمى».

بورتريه

عائشة العراقيّة: العقل المدبّر لـ«داعش»

«أميرة حرب».. من مخططي هجوم عين العرب

الرقة ـ **نالا مصطفى**

ذاع صيت «الأميرة» عائشة العراقيّة في صفوف مقاتلي تنظيم «داعش»، الذين تدفقوا في الفترة الأخيرة للمشاركة في معركة مدينة عين العرب، بعد أن تبيّن أن مهام هذه المرأة العراقيّة تتخطى مسؤولياتها في كتيبة الخنساء النسائيّة، التابعة للتنظيم.

ولا يأتي انضمام عائشة، واسمها الحقيقي عائشة عثمان، إلى صفوف التنظيم من فراغ، فسبق أن سُجنت لمدّة سنّة وثمانية أشهر في معتقل أبو غريب، وكانت من بين 150 معتقلاً تمّ تحريرهم إثر عمليّة بسيّارة مفخّخة، استهدفت السجن عام 2004.

وبعد خروجها من المعتقل، عُرف عنها مواقفها الداعمة لكلّ تيار جهادي على الأرض، إلى أن اختفت تماماً، من دون أي معلومات واضحة عن مالها، لتظهر من جديد كشخصيّة اعتباريّة يزعم الجميع أنّ لكلمتها أذناً صاغية في مجمع «الحل والعقد»، وبوصفها عقلاً من بين العقول التي اتخذت خارطة فتوحات «الدولة الإسلاميّة» في العراق وسورية على عاتقها.

وعلى الرغم من بروزها الحالي في صورة الأحداث، فهي غالباً ما تتنقل بين مناطق عدّة، وأقعة تحت سيطرة التنظيم، علماً أنّها متزوجة من تونسي، يلقّب بأبي حفص.

ويشير مصدر مقرب من التنظيم لـ«العربي الجديد»، إلى أنّه «يكثر الحديث في أروقة مكاتب التنظيم عن وجود أميرات حرب، يشرفن على الشؤون العسكريّة بشكل اختصاصي ومنفرد عن باقي المهام المعتادة، ومن بينهن امرأة عراقيّة ذاع صيتها بين صفوف المقاتلين على حدود عين العرب وهي الأميرة عائشة العراقيّة».

ويلفت المصدر ذاته إلى أنّ «عائشة كانت من أوائل من دخلن هذا السياق، للتخطيط ضمن مجموعة من العسكريين والقادة، في سبيل فرض السيطرة التامة على عين العرب»، موضحاً أنّ من أبرز مهامها «التخطيط بشكل مباشر لمعارك وحروب التنظيم على الأرض».

وعلى الرغم من محاولات التنظيم فرض «السريّة الكاملة» على اسماء القيادات البارزة لديه، وفق المصدر، فإن «دخول عائشة العلني إلى المدينة مع بعض الأسماء الشهيرة من قادة وأمراء، كسر نطاق السريّة»، على حدّ تعبيره.

وتكشف المعطيات المتداولة أنّ لعائشة، دوراً بارزاً، في تطوير وتفعيل كتيبة «الخنساء» النسائيّة، والتي تأسّست مطلع عام 2014، وغالبيّة عناصرها من الشيشان وتونس. وتولّت الكتيبة عدن انطلاقها مهمة في ملاحقة النساء اللواتي يخالفن التعليمات والقوانين الموضوعة من تنظيم «الدولة الإسلامية» في المنطقة، قبل أن تتوسّع مهامها إلى تدريب مجموعات نسوية على حمل السلاح ضمن معسكرات خاصة محاطة بالكثير من السريّة والغموض.

وتؤكّد مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، أنّ مهام تلك الكتيبة اقتصرت ظاهرياً على شؤون بعض المكاتب دون غيرها، لكنّ كثيرات من المهاجرات الأوروبيات والعربيات الوافدات من مختلف أصقاع العالم، يخضعن لتدريبات عسكريّة داخل الكتيبة، إضافة إلى تلقينهنّ أصول الفكر الدعوي الشرعي، ضمن مخيّمات خاصة تتوزع بين العراق وسورية.

وتفيد المصادر ذاتها بأنّه «ليس من الضرورة أن تكون زوجات المقاتلين من المقاتلات المبايعات، لكنّ زواج من بايعت التنظيم أمر مفروض من رجال «داعش» حصراً».

وتحظى تلك الكتيبة بامتيازات كثيرة ضمن الاختصاصات التي تخضع لها. وتقول المصادر ذاتها: «أعتدنا سابقاً على وجود عناصر الكتيبة، ضمن دوريات الحسبة والمكاتب الدعويّة، إضافة لسطوتهن البارزة على مكاتب الخدمات الإسلاميّة وسهم اليتيم، انتقالاً إلى نشر الفكر الدعوي للتنظيم بين نساء المدنيين وطالبات المدارس، لتشجيعهن على مبايعة التنظيم والإقبال على الزواج من مقاتليه». ويضيف: «ابتكرن الكثير من الأساليب والحيل بغاية التزويج، على غرار وضع الفتاة منديلاً أبيض تحت النقاب، دلالة على أن حاملته تريد الزواج من مجاهد تابع لصفوف التنظيم».

تقرير

المجلس الدستوري في لبنان يختصر أزمة النظام

نجحت السلطة السياسية اللبنانية في تعطيل المجلس الدستوري وحوّلت اعضاءه العشرة إلى ممثلين عن الطوائف، مرّ التمديد الاول للمجلس النيابي على هذه القاعدة، وقد يمرّ الثاني

بيروت ـ **عبد الرحمن عرابي**

في الشكل، أقرّ الدستور اللبناني، وجود مجلس دستوري، وظيفته البتّ في دستورية القوانين والمراسيم التي تصدر عن مجلسي النواب والوزراء. جاء هذا الإقرار في التعديل الذي أدخل عام 1990 على الدستور عبر وثيقة الطائف. منذ ذلك الحين إلى اليوم، لم يعمل هذا المجلس بشكل فعال، في أي من المحطات التي مرّ بها البلد. يكفي الاستماع إلى المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس المجلس الدستوري عصام سليمان أمس الأربعاء، تحدث الرجل عن أن إنتاجية المجلس تتأثر بـ«نظرة الدولة إلينا»، ودعا أعضاء المجلس إلى عدم التأثر بالسلطة السياسية التي تُعيّنهم. هذا الأمر صعب، خصوصاً إذا أدركنا أن تعيين الأعضاء العشرة يجري بمناصفة بين مجلسي النواب والوزراء، وهو ما يعني أنه يستدعي توافقاً سياسياً بين الكتل الرئيسة لتعيين الأعضاء.

هكذا يفقد المجلس الذي بدأ عمله عام 1994، قدرته ليكون حارس الدستور اللبناني. لا يُعيد مقر المجلس، الذي يكاد يكون من أجمل القصور التي تملكها الدولة اللبنانية، جزءاً من هذه الهيبة. ربما يكون شكل القصر وجماليته، أكثر معبّر عن دور المجلس الدستوري: هيئة وُجدت لتجميل النظام اللبناني. وليس لوضع حدّ لتجاوزات الحاكمين فيه. وربما يكون الفشل في لعب الدور المنصوص عليه دستورياً، هو أبرز معبر عن فشل السلطة في لبنان في تطبيق اتفاق الطائف، واقتصار الأمر على مجرد بعض مواده.

كان المشهد بالأمس في المقر/القصر ماساوياً. وصل أعضاء المجلس بالتوالي ليتضموا إلى رئيسه سليمان في المؤتمر الصحافي. استمعوا لما قاله سليمان، ولم يعترضوا. فهو قال إن إنتاجية المجلس تتأثر بنظرة الدولة له، أكثر من تأثرها بتبعية الأعضاء السياسية «فالتعديل الدستوري الذي سمح بإنشاء المجلس في عام 1990 لم يلحظ سلطة المجلس في تفسير الدستور، وهو ما يقلص صلاحياتنا». كما طرح سليمان إشكالية النصاب الذي «يحتاج إلى حضور ثمانية أعضاء من أصل عشرة، أما التصويت فيحتاج إلى سبعة أصوات من أصل الحاضرين، ما يسمح لأقلية حاضرة وممتنعة من تعطيل تصويت الأكثرية الحاضرة على أي ملف مطروح». يبدو تفسير سليمان الأخير مخرجاً للمجلس الدستوري خلال نظره في الطعن الذي ستقدمه كتلة «التغيير والإصلاح» (نواب الجنرال ميشال عون) خلال أيام، رفضاً للتمديد الثاني للنواب.

> تعهد رئيس المجلس بالنظر في الطعون بالتمديد الثاني للبرلمان

اعتصام امام المجلس الدستوري عام 2013 (حسين بيضون)

مثلت تلك الحادثة سطوة السلطة السياسية على كافة السلطات في لبنان حتى القضائية المستقلة منها. كما تثبت المراجعة التاريخية لأعمال المجلس وقوعه دوماً تحت سلطة مجلسي النوب والوزراء المكلفين بتعيين الأعضاء العشرة مناصفة.

ويعود تاريخ تسييس المجلس الدستوري إلى عام 1994 عندما استقال الرئيس الأول للمجلس وجدي ملاط، فتشكل المجلس الثاني في عام 1997 وترك مجلسي النواب والوزراء «الدستوري» من دون تعيين أعضاء جدد حتى عام 2009. يومها عينت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي أعضاءها الخمسة، لتلحق بمجلس النواب الذي سبقها إلى تلك الخطوة في عام 2008. خلال هذه الفترة اصدر أعضاء المجلس الذين تجددت ولايتهم تلقائيا بسبب عدم تعيين بدلاء، 95 قراراً، منها 61 طعناً في انتخابات عامي 2005 و2009.

أطلق رئيس المجلس عصام سليمان تعهداً للرأي العام اللبناني «بالنظر في الطعون التي ستقدم ضد التمديد الثاني لمجلس النواب»، لكنه طالب في الوقت عينه أعضاء المجلس بـ«ممارسة استقلاليتهم القضائية التي كفلها الدستور، والكف عن التبعية السياسية للأحزاب التي رشحتهم لعضوية المجلس».

يتحدث أعضاء المجلس الدستوري عن مجلسهم بوصفه «واحداً من أهم مكتسبات الرقابة القضائية التي أقرتها وثيقة الوفاق الوطني في عام 1989»، لكنهم يقفون عاجزين أمام عتبة طعن جديد. لا شيء يضمن تغيير موقف أعضاء المجلس في التهرب من الطعن بالتمديد الثاني للبرلمان.

أخبار

مصر تتسلّم صواريخ روسيّة مضادة للطائرات

تسلّمت مصر منظومة صواريخ «إس ـ 300 بي إم» الروسيّة المضادة للطائرات، والتي تعدّ إحدى أحدث منظومات سلاح الدفاع الجوي، وفق ما أوردته وكالة الأنباء الروسية، أمس الأربعاء.

(العربي الجديد)

السودان: مسودة لوقف إطلاق النار

استضافت أديس أبابا، أمس الأربعاء الجولة الخامسة لمحادثات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية قطاع الشمال، برعاية الوساطة الأفريقية للتوصّل إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وعلمت «العربي الجديد»، أنّ مسودة لاتفاق وقف إطلاق النار، ستطرحها الوساطة الأفريقية، اليوم الخميس، على الطرفين، لمناقشتها خلال جولة المفاوضات، تنصّ على إدخال المساعدات الإنسانية وسحب القوات.

(العربي الجديد)

المصادقة على بناء 200 وحدة استيطانية

صادقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، أمس الأربعاء، على بناء 200 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة «راموت» في القدس الشرقية. وأفاد الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، بأنه من المتوقّع أن تصادق اللجنة، قريباً، على إصدار رخص بناء لـ176 وحدة سكنية لفلسطينيين في حي بيت حنينا، شمالي القدس الشرقية، وبيت صفافا، جنوبي المدينة.

(الأناضول)

للحديث نتمة

رسائل الحسكة

ارنست خوري

درجت العادة عندنا، في العالم العربي، على تعميم نظرية المؤامرة على كل سلوك وكل قرار وكل تصريح وموقف. منطق مؤامراتي يُختصَر بالأسئلة الوجودية التي دائماً ما تُطرح حول «التوقيت» و«المصلحة مَن» و«ما الدافع»... وهو منطق يعيق التقدم في أي نقاش، كونه يبقي السجال متمحوراً حول ما يحيط بالموقف/القرار/السلوك، من دون أن يصل إلى الفعل نفسه وأفاقه والسيناريوهات التي تنتظره. هذا ما يحصل اليوم حيال القرار الثوري الذي اتخذه أكراد الحسكة في سورية، بشأن المرأة ومساواتها بالكامل مع الرجل، وإقرار شبه قانون أحوال شخصية مدني بالكامل غير موجود في أي من الدول العربية. منذ الإعلان عن قرار «الإدارة الذاتية لمقاطعة الجزيرة» (الكردي) منع تعدد الزوجات، والغاء المهر على أساس التشاركية بين الرجل والمرأة وإقرار الزواج المدني، وأن يكون الطلاق برضا الطرفين وأن تكون شهادة المرأة مطابقة لشهادة الرجل، لم تخرج التعليقات في معظم الإعلام العربي عن مناقشة «الرسائل التي يود الأكراد توجيهها إلى الخارج من خلال القرار»، بدل مناقشة القرار نفسه نظراً لأهميته وجرأته في مجتمع عشائري كالمجتمع الكردي، وفي إطار أوسع هو محافظ في النهاية، هو الفضاء السوري العام.

إن كانت ظروف الأكراد اليوم، أو أي مجموعة أخرى، تسمح لهم باتخاذ قرارات تقدمية كهذه، وتطبيقها، حتى ولو كانت تشكل رسائل للغرب تفيد بأن المجتمع الكردي مثلاً يشكل النقيض الكامل لـ «داعش» وأضرابه، فليس في الأمر من سوء، وإلا بقينا نمارس السياسة والاجتماع والاقتصاد جرياً على مبدأ النكاية، بالتالي، إن قال الغرب الامبريالي إنه مع الديمقراطية، يصبح لزاماً علينا التمسك بالديكتاتورية طالما أن الله خلقنا لنكون مجرد رد الفعل على هذا الغرب سيئ الذكر. ربما الأجدى اليوم مناقشة إلى أي مدى سيتمكن أكراد الحسكة من تطبيق «القوانين» الجديدة التي أقروها، من دون أن يكون ذلك مسهماً في النزعات الانفصالية الموجودة عند قيادتهم السياسية، ما خلا تلك الشخصيات الكردية السورية الحكيمة التي تدرك أن «غرب كردستان» لم ينوجد يوماً في التاريخ ككيان مستقل، وأن مستقبل أكراد سورية يجب أن يكون في «سورية الجديدة» الحاضنة لكل مكوناتها، لا «سورية الأسد».

أعلنت جماعة «أنصار الشريعة» فرع «القاعدة» في اليمن، مقتل العشرات من عناصر جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) بتفجير سيارة مفخخة وسط البلاد. وقالت الجماعة، في بيان، إنها استهدفت بسيارة مفخخة مقراً لجماعة الحوثيين في منطقة «دار النجد» في مدينة رداع، حيث يقع منزل قيادي حوثي يدعى محمد مقبل العيوي.

أولاً بأول

تحقق السلطات العراقيّة في شحنة الاسلحة الروسيّة الآتية من جمهورية التشيك. تحوم الشبهة حول تاجر عراقي مقرب من نوري المالكي، علماً ان الوجهة النهائية للسلاح لا تزال غير محسومة بين «داعش» او احدى المليشيات

الطائرة التشيكيّة

شكوك حول مقرب من المالكي ووجهة السلاح «داعش» أو مليشيات

بغداد ـ **عثمان المختار**

لم تتأخر السلطات العراقيّة، في فتح تحقيق موسّع، أمس الأربعاء، حول شحنة أسلحة روسيّة ضبطت في مطار بغداد الدولي، على متن طائرة آتية من جمهورية التشيك، الأسبوع الماضي. وتكشف مصادر عسكريّة عراقيّة لـ«العربي الجديد»، عن شبهات تحيط بتاجر عراقي، مقرّب من رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، بالوقوف وراء الشحنة البالغة 40 طناً، من الأسلحة المتوسطة والخفيفة والقنابل الهجوميّة والذخيرة وأجهزة اتصال متطوّرة.

وفي سياق متّصل، يقول مسؤول عسكري رفيع في وزارة الدفاع العراقيّة، عضو في هيئة رئاسة أركان الجيش العراقي لـ«العربي الجديد»، إنّ «السلطات الأمنيّة في مطار بغداد، حجزت طائرة خاصة آتية من التشيك، بعد هبوطها في المطار للتزوّد بالوقود بعد رفض مطار السليمانيّة الدولي استقبالها. وضمّت الطائرة تحلّق فوق الأجواء الشماليّة للبلاد، نحو ساعتين قبل أن تضطر للاتجاه نحو مطار بغداد وتطلب الإذن بالهبوط».

وتبلّغت سلطات المطار، وفق المصدر ذاته، من طاقم الطائرة «بوجود شحنة سجائر، وكادت أن تقلع مرة ثانية بعد تزوّدها بالوقود لولا إبلاغ الأميركيين رئيس الوزراء، حيدر العبادي، شخصياً، بحقيقة الشحنة، التي أمر على الفور بحجز الطائرة واعتقال الطاقم». ويوضح المسؤول العسكري أنّ «رئيس الوزراء أمر بإطلاق سراح الطاقم والسماح لهم بالمغادرة، لكن مع الإبقاء على الشحنة في مخازن المطار الخاصة، حيث لا تزال جاثمة حتى الآن فيها».

وتشير التحقيقات الأوليّة، التي تُجرى بالتعاون مع السفارة التشيكية في بغداد، بحسب المسؤول العراقي، إلى أنّ «الشاحنة تعود لتاجر كبير، معروف بعلاقته الوطيدة برئيس الوزراء، نوري المالكي»، من دون أن تستبعد «احتمال توريد الشحنة لجماعة إرهابية في العراق أو لإحدى المليشيات المتنفّذة، وخصوصاً أنّ الطائرة دخلت العراق عبر الأجواء الإيرانيّة».

ويكشف المسؤول العسكري العراقي لـ«العربي الجديد»، أنّ «غالبيّة الأسلحة في تلك الشحنة حديثة ويعود تاريخ صنعها إلى العامين 2012 و2013، وبما أنّ حكومة بغداد لم تطلبها وكذلك حكومة كردستان، فمن المؤكد أنّها موجهة إلى تنظيم «داعش» أو مليشيا، والأول هو الأرجح حتى الآن، خصوصاً على ضوء شكوك بوجود تعاون بين «داعش» وتجار عراقيين على توريد أسلحة من إيران وتركيا وروسيا عبر مافيات السلاح مقابل النفط ومبالغ مالية كبيرة».

من جهته، يوضح مقرّر لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، حاكم الزاملي، لـ«العربي الجديد»، أنّ «المعلومات الأوليّة المتوفّرة لدينا حول الطائرة، تفيد بتورّط تاجر سبق وأن تورط بمقايضة السلاح بالنفط مع تنظيم «داعش» من خلال الحقول النفطيّة التي يسيطر عليها التنظيم». ويشير إلى أنّ «الحكومة شكّلت لجنة تحقيق والبرلمان أيضاً». مضيفاً: «سنعلن ملابسات القضية كافة أمام الرأي العام، من دون تكتم على الموضوع، كون القضيّة تمسّ الأمن الوطني وسيادة البلاد». وفي موازاة إشارته على أنّه «من السابق لأوانه الجزم بالموضوع»، لكنه يشير إلى أنّ «أصابع الاتهام تشير إلى جهة إرهابيّة أو متعاونة مع الإرهاب». ويخضع جهاز الاستخبارات العراقي شحنة الأسلحة الروسيّة التي تحمل الرمز (KI321)، لحماية مشدّدة داخل المطار، فيما اعتقلت قوّة خاصة، ستّ شخصيات عراقيّة، بينهم ثلاثة تجار كبار للتحقيق حول الحادث، وفقاً لمصادر أمنيّة عراقيّة متطابقة في بغداد.

ويعزّز احتواء الشحنة على صواريخ تتبع حرارية مضادة للطائرات، فرضيّة عودتها إلى تنظيم «داعش»، في وقت تتحدث مصادر عن تبعيّتها للاتحاد الوطني الكردستاني، على الرغم من نفي الحزب صلته بها.

من جهته، يوضح النائب في البرلمان العراقي، محمد الجاف، لـ«العربي الجديد»، أنّ «الشحنة وصلت عبر حاويات تحمل علامات تجاريّة لشركات سجائر معروفة وتحمل إيصالات وأختام الخروج من مطار صغير في التشيك». ويشير إلى أنّ «الطائرة كانت تقصد مطار السليمانية، وعلى ما يبدو كانت هناك شخصيات في انتظارها، من السيطرة على ضباطها لتنتهي الواقعة من دون معاقبة أي من المتسببين فيها. بدورها، كانت محافظة بورسعيد شاهدة على واقعة جديدة في مسلسل الشد والجذب بين قوات الشرطة والجيش، عندما وقعت اشتباكات عنيفة تبادل فيها الطرفان إطلاق النار، بعدما تدخلت قوات الجيش، التي كانت مكلفة بتأمين مديرية أمن بورسعيد، لمنع هجوم قوات الأمن المركزي على متظاهرين من أهالي سجناء مذبحة بورسعيد. وهو ما أدى إلى مقتل مجند، وإصابة عقيد بالجيش.

أما في الثاني من مارس/ آذار 2014، فقد شهدت محافظة الجيزة مصادمات عنيفة بين عناصر من الجيش كانت مكلفة بتأمين قسم شرطة إمبابة وأفراد الشرطة في القسم، استخدم فيها الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع من قبل الطرفين، بعدما قام أمينا شرطة بالقسم بالاعتداء على أحد عساكر الجيش، الذي رفض قيام أمين الشرطة بوضع دراجة نارية أمام مدرعة للجيش مكلفة بتأمين القسم.

النازحون ومسؤولية الحكومة

اتهمت مفوضية حقوق الإنسان العراقية الحكومة بالتقصير والإهمال إزاء أزمة النازحين، مطالبة بسحب الملف منها وتحويله إلى مجالس المحافظات. وقال عضو المفوضية مسرور اسود محيي الدين لـ «العربي الجديد»، إنّ «ملف النازحين تعرض للإهمال وتقصير من قبل الحكومة»، كاشفاً أنّ «منحة المليون دينار التي وزعتها الحكومة لم يحصل عليها سوى 47 في المائة فقط من النازحين».

الجهة المستفيدة من السلاح لا تزال غير محسومة (فرانس برس)

«الدولة» يخطف عشرات الشبان

اقدم تنظيم «الدولة الاسلامية» (داعش)، امس الاربعاء، على اختطاف اكثر من 70 شابا شرق وشمال تكريت. وقال مصدر محلي في محافظة صلاح الدين إنّ «داعش قام بعمليات دهم على منطقتي العلم والزوية في تكريت، واختطف الشبان، واقتادهم إلى جهة مجهولة». واضاف «التنظيم دعا ابناء الزوية الى ترك منازلهم والاّ سيتم قتلهم».

العبادي يعفي 26 قائداً عسكرياً

اعفى رئيس الوزراء العراقي والقائد العام للقوات المسلحة، حيدر العبادي (الصورة)، امس الاربعاء، 26 قائدا عسكريا من مناصبهم. وذكرت قناة «العراقية»، ان العبادي «اعفى 26 قائدا من مناصبهم واحال عشرة آخرين إلى التقاعد، وتم تعيين 18 قائدا في مناصب جديدة في وزارة الدفاع».

على هامش الحدث

بحثاً عن خلفاء للبغدادي

واشنطن ـ **منير العاوري**

على الرغم من امتناع الولايات المتحدة عن الإفصاح عمّا لديها من معلومات تؤكد أو تنفي مقتل زعيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، أبو بكر البغدادي، عقب استهدافه في غارات جوية نفذتها طائرات التحالف الدولي في العراق قبل أيام، إلا أن محللين أميركيين بدأوا يتوقعون الأسماء البديلة المحتملة لخلافة البغدادي، مؤكدين أن تنظيم «داعش» لن يتضرر كثيراً بغياب هذا القائد أو ذاك، وأن البدائل دائماً موجودة. وأجمع معظم المعلقين في أبرز محطات التلفزة الرئيسية على أن القوات الأميركية تستهدف القادة بغرض إضعاف التنظيم، وليس على أمل أن يؤدي تغييبهم إلى إنهائه. وأعاد المعلقون التذكير بأن قتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق، أبو مصعب الزرقاوي لم يؤدّ إلى إنهاء التنظيم. كما أشار آخرون إلى أن مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ومعظم قيادات القاعدة في أفغانستان وباكستان لم يسفر عن انتهاء التنظيم أو زوال خطره. أما الرأي الأميركي الرسمي فهو يتسم بالتحفظ، لكن أحد المحللين في وزارة الدفاع أشار إلى أن السلطات الأميركية تستفيد في حربها الحالية على «داعش» من تجربتها مع تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، إذ إنها كثيراً ما تعرضت للخداع بإعلان مقتل كبار قادة القاعدة في اليمن ليتضح لاحقاً أن من أعلنت المصادر الإعلامية أو التسريبات الحكومية مقتله يعود للظهور مرة أخرى. ويلمّح المحلل، رافضاً التصريح عن اسمه، إلى أن الرجل الأهم في تنظيم القاعدة في اليمن قاسم الريمي، أعلن اليمنيون مقتله واعتقاله ما يقارب العشر مرات، وفي كل مرة يتضح أن الأمر لم يكن سوى «تفكير بالتمني»، أو محاولة لتوريط الإعلام في الحديث عن انتصارات غير حقيقية لحكومة حليفة.

ويوضح المحلل العسكري الأميركي أن بيانات تنظيم القاعدة أكثر صدقية من بيانات «داعش»، لكنه رفض الإشارة إلى ما إذا كان هناك أي اعتقاد باحتمال عدم صدقية البيانات الصادرة عن «داعش». ويلمح إلى أن هناك جهات كثيرة تصدر بيانات «نحن نحاول التحري عن صحة نسبة البيان إلى مصدره أكثر مما نتحرى عن صحة مضمونه».

ويشأن التوقعات الأميركية لمن سيخلف البغدادي، انحصرت معظم ترجيحات المحللين الأميركيين في شخصين اثنين، هما أبو مسلم التركماني نائب البغدادي لشؤون العراق، وأبو علي الأنباري نائب البغدادي لشؤون الشام. إن لم يكونا قد قتلا أيضاً. ويضيف آخرون اسم أبو محمد العدناني بصفته مسؤولاً إعلامياً في «داعش» كواحد من المرشحين البارزين. وهو من أصل سوري. وتقول المحللة الأميركية في مركز أبحاث مكافحة الإرهاب جاسمين أوبرمان، في حديث لمحطة «سي إن إن» الإخبارية إن «مجلس شورى الدولة الإسلامية سوف يحسم أمر التعيينات ويحدد من تتوافر فيه الشروط». ونوه أحد المعلقين إلى أن هناك تقارباً في هذا الجانب بين مجلس شورى التنظيم ومجلس الشيوخ الأميركي الذي يصادق على التعيينات أو يرفضها قبل أن تصبح نافذة.

ووفقاً للمحلل السياسي بيتر نيومان من جامعة «كينجز كوليج»، فإنه يربط بين المرشحَين الرئيسيين أنهما كانا ضابطين في نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ويتمتعان بمهارات عسكرية وميدانية أفادت «داعش» كثيراً في تحقيق التقدم الذي ذاع صيته بسببه في كل من سورية والعراق.

ويقول يومان إن التركماني بالذات يتمتع بقدرات سياسية لا بأس بها. ويعتقد المحللون الأميركيون أن هيكل «داعش» الإداري ينطوي في إطاره اثني عشر حاكماً أو أميراً للمحافظات التي تسيطر عليها قوات «داعش» في العراق وسورية. ويتولى هؤلاء الحكام الشؤون المالية والإدارية والقانونية والاستخبارية والإعلامية بمساعدة معاونين لهم. ويشبّه بعض المحللين الهياكل الإدارية لـ«داعش» بهيكل الشركات الغربية متعددة الجنسيات.

تقرير

مصر: الجيش والشرطة ليسا «إيد واحدة»

تشهد العلاقة بين قوات الجيش والشرطة في مصر توتراً ملحوظاً، يعكس نفسه في عدد من الاشتباكات والمصادمات بين ضباط الجهتين، بين الحين والآخر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

جددت الاشتباكات، التي شهدتها منطقة محرم بك في محافظة الإسكندرية، بين قوات الجيش والشرطة، التساؤلات حول مستقبل العلاقة بين جناحي المنظومة الأمنية في مصر، في ظل تنامي وقائع الاشتباكات بينهما عقب ثورة 25 يناير 2011.

ويرصد الجميع توتراً مكتوماً بين الطرفين، يصل في حالات كثيرة إلى حد التنابز بالرتب والألقاب. وفي حالات أقل إلى اشتباكات محدودة في أماكن عمل الطرف الثاني «جهاز الشرطة»، الذي قد يكون قسماً أو مركزاً شرطياً، أو كميناً أمنياً أو مرورياً. وتحفل حكايات المصريين بالعديد من القصص التي تشوبها المبالغة أحياناً. لكن الباحثين في الشأنين السياسي والمجتمعي، يتخوفون دائماً من أن تشهد العلاقة بين الطرفين، المعروفين بقدر عال جداً من الانضباط، توتراً أعلى من المسموح به، في ظل الحرص على التهوين من شأن الحوادث ووصفها بأنها «حوادث فردية».

ويعلق ضابط في وزارة الداخلية، رفض ذكر اسمه، على تلك الوقائع قائلاً: «إنه عادةً ما يكون سبب شرارتها الأولى ضباط القوات المسلحة الذين، بحسب الضابط، يتعالون على أفراد وضباط الشرطة في كل مناسبة». ويشير إلى أنّ «ضباط الجيش، عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير، يرون أنهم هم من قاموا بإنقاذ الداخلية من أن يقتك بها المتظاهرون، وأنهم هم من قاموا بحماية السجون وأقسام الشرطة، ولولاهم لسقطت الوزارة تماماً».

ويرى الضابط أنّ «معظم الوقائع يكون أبطالها ضباطاً شباباً من الطرفين، حيث يكون كل منهم متحمساً لوزارته، في وقت يرفض فيه أفراد وضباط الشرطة نظرة ضباط الجيش إليهم».

كما أرجع تنامي تلك الوقائع، إلى «ضعف شخصية وزراء الداخلية الذين جاءوا عقب وزير الداخلية في عهد مبارك، حبيب العادلي، المسجون حالياً».

ويعكس رصد بعض الوقائع والأحداث الشهيرة مفاتيح مهمة في محاولة تفكيك أسباب التوتر بين الطرفين. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، استوقف ضابط شرطة، في كمين كلية الشرطة في منطقة التجمع الخامس في القاهرة الجديدة، ضابطاً في القوات المسلحة، وطالبه بإظهار رخصة القيادة الخاصة به بشكل غير لائق، قبل أن يتطور الأمر إلى مشادة انتهت باصطحاب ضابط الجيش إلى قسم شرطة القاهرة الجديدة ثان. ليعلم بعدها زملاء ضابط الجيش بالواقعة، فيتجمع نحو 700 ضابط من القوات المسلحة لتحرير زميلهم، والهجوم على القسم وتحطيمه. وأحدثوا إصابات بالغة بمجندي الشرطة، وحطموا السيارات التابعة لوزارة الداخلية التي كانت موجودة في المكان.

ويبعد أن شهد محيط القسم أحداثاً مؤسفة ومخالفات بالجملة للقانون، حضر اللواء أركان حرب، توحيد توفيق، قائد المنطقة المركزية العسكرية، بصحبة اللواء إبراهيم الدماطي، رئيس الشرطة العسكرية، وتمكنا من السيطرة على ضباطهما لتنتهي الواقعة من دون معاقبة أي من المتسببين فيها.

بدورها، كانت محافظة بورسعيد شاهدة على واقعة جديدة في مسلسل الشد والجذب بين قوات الشرطة والجيش، عندما وقعت اشتباكات عنيفة تبادل فيها الطرفان إطلاق النار، بعدما تدخلت قوات الجيش، التي كانت مكلفة بتأمين مديرية أمن بورسعيد، لمنع هجوم قوات الأمن المركزي على متظاهرين من أهالي سجناء مذبحة بورسعيد. وهو ما أدى إلى مقتل مجند، وإصابة عقيد بالجيش.

أما في الثاني من مارس/ آذار 2014، فقد شهدت محافظة الجيزة مصادمات عنيفة بين عناصر من الجيش كانت مكلفة بتأمين قسم شرطة إمبابة وأفراد الشرطة في القسم، استخدم فيها الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع من قبل الطرفين، بعدما قام أمينا شرطة بالقسم بالاعتداء على أحد عساكر الجيش، الذي رفض قيام أمين الشرطة بوضع دراجة نارية أمام مدرعة للجيش مكلفة بتأمين القسم.

سجال في حالات كثيرة التنابز بالرتب والألقاب (جوناثان رشاد/Getty)

تحليل اخباري

اليمن: خيارات سياسيّة وأمنيّة أمام الجنوبيين

عدن ـ **فارس الجلال**

دفع طرح موضوع الانقلاب على الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، في صنعاء، من قبل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، والذي بدأ بالإطاحة بهادي من حزب المؤتمر الشعبي العام وإطلاق التهديدات له أيضاً من جماعة «أنصار الله» (الحوثيين)، بالقوى الجنوبية إلى تسريع دراسة الخيارات التي من الممكن أن يقوموا بها كرد لمواجهة أي تمدّد لهذه الأطراف نحو الجنوب، ولا سيما أن هناك توجهات دولية باتجاه حل قضية الجنوب حيث ترتفع الأصوات المنادية بفك الارتباط عن الشمال. خيارات الجنوبيين تبدو ضئيلة، لكن قد تزيد في حال توحيد الصف وتشكيل اللجان الشعبية والحصول على دعم دولي، وهو ما تسعى بعض الأطراف السياسية إلى تحقيقه. وتؤكد مصادر سياسية في مجلس الإنقاذ الجنوبي، لـ«العربي الجديد»، أن هناك لقاءات مكثفة ومساع جادة لبحث خيارات الجنوبيين من قبل أطراف داخل الحراك الجنوبي وخارجه، منها المؤتمر الوطني لشعب الجنوب، الذي يتزعمه القيادي البارز محمد علي أحمد، وبعض الأطراف المتحالفة معه، وحسب تلك المصادر، فإن من بين الطروحات ما سمّته «الخيارات الأمنية» لمواجهة أي تحرك باتجاه الجنوب، في حال انفجر المشهد في صنعاء. وكانت قيادة حزب رابطة أبناء الجنوب العربي الحر، وأثناء عودتها إلى عدن خلال الأيام الماضية، قد هددت بمواجهة أي غزو ثان للجنوب بالسلاح، وفق الإمكانيات المتاحة. ووفقاً للمصادر، فإن الشروع في هذه الخيارات جاء على خلفية هذه التطورات، ولا سيما أن بقاء بعض الأطراف الجنوبية في العملية السياسية الجارية في صنعاء، كان بدعم دولي للتعامل مع هادي لمحاولة إيجاد حلّ للقضية الجنوبية. لكن، بما أن الانقلاب عليه طُرح وتوجد مساعٍ للنظام السابق للعودة إلى الحكم، فإنه لا يمكن للجنوبيين الاستمرار في ذلك، وحان لهم وضع خياراتهم لفرض الأمر الواقع. ضمن هذا الإطار، جرى تشكيل لجنة لدراسة التقارب بين مجلس الإنقاذ الجنوبي، الذي سيعلن عنه خلال أيام، ويضم أكثر من 15 مكوناً جنوبياً، وبين المجلس الأعلى للحراك (يضم تيار نائب الرئيس السابق علي سالم البيض وزعيم الحراك حسن باعوم)، والذي أعاد ترتيب أوضاعه أخيراً وبحظى بالشعبية الأكبر في الجنوب. وتهدف هذه اللجنة إلى محاولة توحيد الصف الجنوبي لمخاطبة المجتمع الدولي. وتتزامن هذه التطورات مع معلومات تشير إلى أن خطوط التواصل بين أطراف سياسية جنوبية وأطراف شمالية، من بينها الحوثيين، قد جرى إيقافها. وغادر وفد «أنصار الله»، الذي توجّه إلى عدن قبل أسابيع، بشكل مفاجئ من دون التوصل إلى تفاهمات مع الجنوبيين، في الوقت الذي لا تزال فيه ساحة العروض، التي أنشئ فيها اعتصام جنوبي قبل فترة، تحتشد بالآلاف وسط تأكيدات بأن التصعيد مستمر حتى المرحلة المقبلة التي تلي الثلاثين من نوفمبر/ تشرين الثاني، والتي يصادف الذكرى الـ47 لجلاء آخر جندي بريطاني عن جنوب اليمن.

كما أن خيار حمل السلاح تحت شعار ما يسمى «الكفاح المسلح»، بدأ يُطرح من بعض الأطراف السياسية. وشهدت الأيام الماضية تحركات ميدانية على الأرض لما بات يُعرف بالمقاومة الجنوبية، من خلال بثّ أول تسجيل لتدريبات عسكرية، قيل إنها لمسلحي «المقاومة الجنوبية» التابعة للحراك، وهو ما أثار ردود أفعال متعارضة بين مؤيد ورافض، في ظل اعتقاد الرافضين لهذا التوجه أن أمام الجنوبيين خيارات أخرى كفيلة باستعادة الجنوبيين حقوقهم بالطرق السلمية.

ويرى الصحافي أديب السيد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «مكونات الثورة السلمية الجنوبية لن تستخدم السلاح، لأن هذا الأمر يحتاج إلى تنظيم قوي، وعلاقات خارجية قوية ومتينة»، لافتاً إلى أن «المجتمع الدولي لا مؤشرات منه، حتى من دولة واحدة، لدعم توجهات الجنوب بفرض الاستقلال بقوة السلاح».

وتدارُس الخيارات داخل الأطراف الجنوبية بما فيها الحراك الجنوبي، قد يعزز موقف هادي في حال الانقلاب عليه، كما يقوي موقف الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال، إذ يقول السيد إن «أي انقلاب على هادي، المتحدّر من الجنوب، قد يجعل الحراك الجنوبي، في حالة استثنائية، يمد يده لهادي، الذي استطاع هو الآخر خلال حكمه إيجاد نفوذ له داخل الحراك نفسه»، ويعتبر أن «تحقيق مساعي الجنوبيين، مرتبط باستغلال الطرفين (هادي والحراك) للفرصة لاستقلال الجنوب، ولا سيما مع تداخل المصالح الدولية في أماكن حساسة بالجنوب، كباب المندب وامتلاك هادي مفاتيح العلاقة مع الأطراف الدولية».

النص الكامل على الموقع الالكتروني

تقرير

المرزوقي: نجاحي ضمانة للتوازن والحريات

دافع المرشح للانتخابات الرئاسية التونسية، المنصف المرزوقي، في لقاء جمعه بإعلاميين يوم الثلاثاء، عن نفسه وعن خطته الانتخابية

تونس ـ **صلاح الدين الجورشي**

كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية في تونس، تصاعدت وتيرة الحملة الانتخابية، ومعها يزداد التنافس بين المرشحين. لكن ما يُلاحظ أن السجال الإعلامي والسياسي يتجه يوماً بعد يوم نحو ثنائية قد تزداد وضوحاً خلال الزمن المتبقي أمام التونسيين لحسم اختيارهم الأخير. هذه الثنائية بدت شبه قائمة بين زعيم حزب «نداء تونس» الباجي قايد السبسي وبين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي، الذي كشفت عمليات سبر الآراء التي تتم سراً، أن أسهمه في صعود، وأنه قد تمكن خلال أسبوع فقط من مضاعفة حجم المؤيدين له بنسبة تقارب اليوم 26 في المائة بعد أن كان في حدود 14 في المائة. يشعر المرزوقي، الذي أكد أنه مرشح مستقل وليس باسم حزب المؤتمر الذي أسسه والذي انفرطت منظومته حسب تعبيره، بأن الرياح يمكن أن تكون في صالحه، رغم الضغوط التي يتعرض لها. وبناءً عليه، يقوم المرزوقي حالياً في إدخال بعض التعديلات على حملته الانتخابية من أجل إصلاح أخطاء جوهرية حدثت. ولهذا السبب بالذات اجتمع يوم الثلاثاء بعدد من الإعلاميين ليرد على أسئلتهم وملاحظاتهم، ويوضح موقفه من قضايا رئيسية. وتعتبر العلاقة بالإعلام والإعلاميين في مقدمة المشكلات التي واجهها، ولا يزال. المرزوقي منذ أن تحمل مسؤولية رئاسة الدولة فالأزمة بينهما بلغت حدّها الأقصى عندما وصف المرزوقي مع بدء حملته الانتخابية الإعلام العمومي خصوصاً بنعوت قاسية. ونظراً لانتقادات تلقاها من بعض المشاركين في هذه الجلسة، اعترف بأنه قد يكون أخطأ في الرد على مناوئيه سواء عند التعميم أو في لغة الخطاب، لكنه يعتقد بأنه لا يوجد رئيس للجمهورية مثله قد تعرض لهجوم مشابه على شخصه وتشويه سمعته وترويج الإشاعات حوله. وعند سؤاله عن الكتاب الأسود الذي أصدرته مؤسسة الرئاسة وانتقده الإعلاميون بشدة، أشار إلى أن الكتاب قد جمعت أوراقه على أساس مدّه بالوثائق المصاحبة إلى رئاسة المجلس الوطني التأسيسي من أجل التعجيل بالعدالة الانتقالية، إلا أن نسخة الكتاب سُرقت وتم ترويجها من دون علمه.

في الجلسة أيضاً، انتقده بعض الإعلاميين بسبب ظهوره إلى جانب أحد رموز السلفية العلمية في تونس، الشيخ السلفي البشير بلحسن، في إحدى مدن البلاد، فضلاً عن تعرضه للنقد بسبب حضور أحد رموز روابط حماية الثورة التي يثار حولها جدل واسع في تونس منذ أكثر من سنتين للجلسة التي افتتح بها حملته الانتخابية.

إلا أن المرزوقي قال إنه قد فوجئ بصعود بلحسن على المنصة، مؤكداً أنه على خلاف مع السلفيين عموماً. أما بالنسبة لروابط حماية الثورة، فقد اكتفى بالقول إنه ضدّ كل خطاب يدعو أصحابه إلى العنف، بما في ذلك هذه الروابط، وإنه لا يتبنى الخطاب الثوري، لكنه أضاف بأنه لا يستطيع أن يمنع من يريد أن يسانده في حملته الانتخابية. واعتبر المرزوقي أيضاً أن الهدف الأساسي من ترشحه هو ما وصفه بـ «إحداث التوازن»، في إشارة منه إلى وجود خوف من حصول «تغول الحزب الفائز في التشريعية على السلطة» إذا ما نجح أيضاً في الوصول إلى قصر قرطاج. ورأى المرزوقي في نفسه، كرئيس للدولة، ضمانة لحماية الحريات ودعم الأمن القومي ومعالجة معضلة الديون وتوفير الاستثمار. وفي دفاعه عن دوره كقائد أعلى للقوات المسلحة، ذكر بأنه عندما تولى الرئاسة اكتشف أن الجيش التونسي لم يتسلم أية قطعة سلاح جديدة منذ 1981. وهو ما جعله يقوم بمساع لدى رئيس الحكومة التركية في ذلك الحين رجب طيب أردوغان، الذي قبل بتسليم تونس أربعين دبابة من نوع كبريت.

وبالنسبة للسياسة الخارجية، شدد المرزوقي على أنه تونسي وليس رجل المغرب ولا هو رجل فرنسا لمجرد أن زوجته فرنسية. واعتبر أن العلاقة مع الجزائر استراتيجية.

أما بالنسبة لسورية، فقد عبّر عن استغرابه من الذين يلومونه على قطع العلاقات مع دمشق ويقبلون بالتعامل مع نظام شرس، في حين أنهم يرفضون المساس قيد أنملة بالحريات في تونس. وبناءً عليه، جدد رفضه لعودة العلاقات مع سورية الآن وأيضاً بعد نجاحه في الانتخابات، مؤكداً أن «تونس لها مبادئ وليس فقط لها مصالح».

حدد المرزوقي موقفه من قضايا داخلية وخارجية (أمين الأندلسي/الأناضول)

النص الكامل على الموقع الالكتروني

توقّعات بتمديد اتفاق جنيف في جولة التفاوض الأخيرة

محادثات مسقط: عقدتان لا ثالث لهما

تصرّ إيران على مطلب رفع كلي للعقوبات المفروضة عليها، قبل التوصّل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، ما قد يرتّب عليها تنازلات إضافيّة، تزامناً مع توقعات بتمديد اتفاق جنيف

تحظى جولة مسقط باهمية خاصة كونها تسبق جولة فيينا الاخيرة (فرانس برس)

طهران ـ **العربي الجديد**

محادثات صعبة ومصيريّة، شهدها فندق البستان في العاصمة العمانية مسقط، على مدى ثلاثة أيام، تناولت الملفّ النووي الإيراني. وفيما كان وزيرا الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف ونظيره الأميركي جون كيري، يعقدان في اليومين الأولين، جولات حوار عدة خلف أبواب مغلقة، بحضور ممثّلة الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، اجتمع ممثلون سياسيون عن دول (5+1) بالوفد المفاوض الإيراني، يوم الثلاثاء الماضي، لمناقشة ما تمّ التوصّل إليه بين الإيرانيين والأميركيين، الذين يعدّون الطرف الأكثر تأثيراً على طاولة الحوار النووي.

وعلى الرغم من السريّة التي أحاطت بالاجتماعات، فقد تركّزت المحادثات حول نقطتين خلافيتين، هما تخصيب اليورانيوم وآلية إلغاء الحظر الغربي المفروض على طهران. وفيما يترقّب الداخل الإيراني ما ستؤول إليه هذه الجولات من المفاوضات، يدرك الجميع، سواء في إيران أو خارجها، أنّ جولة مسقط تحظى بأهمية خاصة، كونها تجهّز للجولة الأخيرة التي ستبدأ في الثامن عشر من الشهر الحالي في فيينا، حيث سيحاول جميع الأطراف التوصّل إلى اتفاق قبل الرابع والعشرين من الشهر الحالي، وهي المهلة النهائيّة التي حددها اتفاق جنيف المؤقّت والموقّع في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. ويبقى الاتفاق مرتبطاً بعوامل عدّة، في وقت تختلف فيه وجهات نظر الفاعلين في هذا الملف. فاعتبرت صحيفة «اعتماد» الإصلاحيّة، أنّ سريّة هذه المحادثات ولا سيما تلك التي وضعت الطرفين الإيراني والأميركي على طاولة واحدة، تعني إرادة ونيّة حقيقيّة من قبل الطرفين للتوصّل إلى حلّ وسط يرضي الطرفين على الرغم من الخلاف.

ومن مصلحة واشنطن التوصل لاتّفاق خلال هذه المدّة، كما هو من مصلحة إيران. فبعد سيطرة الجمهوريين على مقاعد الكونغرس الأميركي في الانتخابات النصفيّة التي جرت أخيراً، بات أمام الرئيس الأميركي باراك أوباما واقع جديد، ففي حال لم يتمكّن من توقيع الاتفاق، فهذا يعني فرض حزمة جديدة من العقوبات على إيران، وهو ما سيعقّد المفاوضات في حال التمديد لاتفاق جنيف.

في الوقت ذاته، لا يستطيع أوباما منح فرصة ذهبيّة لإيران، بإلغائه كلّ العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وهو ما يصرّ عليه الوفد الإيراني حسب التسريبات، ليصبح الحلّ بهذه الحالة تقديم تنازلات

> تخصيب اليورانيوم وآلية إلغاء الحظر نقطتا خلاف في محادثات مسقط

إيرانيّة تتعلّق بالتخصيب أو بكيفيّة حقن أجهزة الطرد المركزي باليورانيوم المخصّب، مقابل ضمانات أميركيّة بتعليق

الالتزام بالمهلة ضروري

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرجي ريابكوف، الذي شارك في جولة مسقط، أنّ «التوصل لاتفاق في المحادثات بشأن برنامج إيران النووي مهم للغاية»، موضحاً، أن «الالتزام بالمهلة ضروري قبل 24 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي». وقال لوكالة «انترفاكس» الروسيّة، أمس الأربعاء: «نركّز تماماً على المهمة التي أمامنا، على اساس أن هناك فرصة، وهي ليست بالصغيرة، ولا يمكن أن نضيّعها».

مشروط للعقوبات. ويلمس المراقبون للساحة الإيرانية جديّة لدى الطرفين الإيراني والأميركي هذه المرّة، ولا سيّما أنّهما اختارا الانضمام إلى محادثات جديّة حول النووي في مسقط، وهي تُعدّ الطرف الآخر الفاعل على ساحة العلاقات الإيرانيّة الغربيّة عموماً، والأميركيّة خصوصاً. ولطالما كانت سلطنة عمان تلعب دور الوسيط بين البلدين، الذي يفكّ الاشتباكات الحسّاسة، ويوصل رسائل كلّ طرف إلى الطرف الآخر.

بهذا المعنى، يبدو التواجد في مسقط نقطة تصب لصالح السعي الجدي للتوصّل إلى اتّفاق، فلم تعد المحادثات متربّعة في ساحة الجدل والأخذ والرد، بقدر ما باتت تشهد تقدماً ملحوظاً، حتى لو لم يوصل إلى نتائج قطعيّة. ويعني مجرّد تكثيف التفاوض حول النقاط الخلافيّة، تقدماً واضحاً.

وفي هذا الإطار، يبرز طرف آخر، قد يبدّد هذا التفاؤل بتوقيع اتفاق، وهو إسرائيل، الحليف الاستراتيجي لواشنطن. فكما يتعيّن على أوباما أن يقدّم ضمانات لطهران ترضيها مقابل تنازلات علنيّة، يتوجّب عليه أيضاً تقديم ضمانات للإسرائيليين الذين تنقل تصريحات مسؤوليهم، التخوّف من الاتفاق المرتقب. ولم يتأخر الطرف الإسرائيلي في الدفع باتّجاه تخريب الحوار، وتكثيف التركيز على الخطر الإيراني النووي. وعادت التصريحات لتركّز على ضرورة درء هذا الخطر، بتوجيه ضربة عسكريّة للمنشآت النوويّة الإيرانيّة.

يركز محافظو الداخل الإيراني على هذا الأمر كثيراً، وهم أيضاً طرف آخر مؤثر على الساحة، ولمواقفهم اعتبارات عديدة. فهم لا يثقون بالغرب ولا بالولايات المتحدة، ويعتبرون أنّ المفاوضات لن توصل إلى نتيجة تذكر، لكنّهم قرروا، على الرغم من ذلك، منح الوفد المفاوض المحسوب على حكومة الرئيس حسن روحاني المعتدلة فرصة، لعلّ الأمر يفضي إلى تعليق العقوبات، التي أرهقت الجميع في إيران.

من جهتها، توضح صحيفة «كيهان» المحسوبة على الطرف المحافظ المتشدّد، في افتتاحيتها، أنّ ظريف يتكتّم ولا يفصح عن تفاصيل المحادثات السريّة والمفصليّة، علماً أنه قال سابقاً إنه حتّى لو تم استدعاؤه ومساءلته من قبل نواب البرلمان، الذي يسيطر عليه المحافظون، فلن يفصح عن التفاصيل.

في المقابل ما إن تحرّك كيري من مسقط، حتّى أجرى اتصالاً هاتفياً برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لطمأنته إلى أنّ ما يجري لن يشكل تهديداً لإسرائيل. وفي هذا الإطار، يرى المحافظون أنّ اسرائيل هي الطرف الأكثر تأثيراً، على الرغم من عدم وجودها على طاولة الحوار. ونقلوا في تصريحات عدّة، سواء تلك الصادرة عن البرلمان أو عن مراكز أخرى لصنع القرار في إيران، أنّه لا يمكن الثقة بالطرف الأميركي أياً كانت الظروف.

وتبقى الأطراف الأخرى التي تجلس مع إيران وأميركا على الطاولة. وفي هذا الإطار، يبدو الطرف الروسي الأكثر تفاؤلاً بالتوصل إلى نتيجة خلال هذا الشهر. ولم يخفِ الطرف الفرنسي، وفق تصريحات «الخارجيّة الفرنسيّة» السابقة، اعتقاده بأنّ جميع الأطراف باتوا يتحرّكون نحو حوار جدي، لكنّه يطالب إيران باتخاذ خطوات فاعلة وجديّة، علماً أنّه يُنقل عن الفرنسيين وعن بقيّة الأطراف الغربيّة، توقعهم التمديد لاتفاق جنيف.

في موازاة ذلك، يبدو أنّ إيران باتت أكثر ليناً في ما يتعلّق بالتخصيب وأجهزة الطرد، وربما تُكشف محادثات فيينا المقبلة عن سيناريوهات حلول وسطيّة، لكن يبقى إلغاء الحظر بشكل فوري وكامل، وفق ما تشترطه إيران، النقطة الأكثر صعوبة في ظلّ وجود العديد من الأطراف، التي تستبعد غالبيتها توقيع اتفاق دائم بحلول الرابع والعشرين من الشهر الحالي، مرجّحين التمديد. لكنّ الأكيد أنّ كلّ الاحتمالات المطروحة تفيد بأنّ سياسة الحوار لن تُنسف، لا سيّما أنّ التفاوض أخذ طابعاً أكثر جديّة وبات يدور على أعلى المستويات.

مقالات ذات صلة
على الموقع الالكتروني

باكستان: نيران من الداخل والخارج

توتُّر غير مسبوق مع الهند وإيران وأفغانستان

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

تمرّ باكستان حالياً بمرحلة أمنية حرجة وحساسة، وتواجه تحديات خارجية وداخلية جسيمة تهدد أمنها واستقرارها. ففي حين تسود حالة من التوتر على الحدود مع كل من الهند وإيران وأفغانستان، تواجه باكستان أزمة أمنية داخلية حادّة، متمثلة في أنشطة حركة «طالبان باكستان» في المناطق القبلية، والتدهور الأمني في مدينتي كراتشي وكويتا، وأنشطة الحركات الانفصالية البلوشية، بالإضافة إلى محاولات لإشعال حرب طائفية، كما يزعم بعض السياسيين.

وتزداد حدّة التوتر على الحدود الهندية الباكستانية يوماً بعد آخر، بحسب مستشار رئيس الوزراء للأمن القومي والشؤون الخارجية، سرتاج عزيز. وأكد عزيز أن «القوات الهندية المرابطة على الحدود بين الدولتين قامت بانتهاك الحدود الباكستانية منذ بداية العام الحالي حتى الآن أكثر من 224 مرة، وأنها تهاجم الأراضي الباكستانية بشكل يومي»، لكنه شدد على أن «باكستان لن تقبل المساومة على سيادتها وسترد بالمثل على أي إعتداء، كما أنها تتابع الملف على كافة الأصعدة الدبلوماسية».

وفي مؤشر على تصاعد الأزمة الحدودية بين الدولتين، أكدت الخارجية الباكستانية أن «الهند تسعى إلى بناء نقاط عسكرية جديدة على الشطر الفاصل بين إقليمي كشمير، المتنازع عليه بين البلدين، لاستهداف المناطق الباكستانية، وأن باكستان لن تسمح بذلك أبداً لأنها تجعل المناطق السكنية الباكستانية في خطر». وأشارت إلى أن «الاتفاقية الأمنية المبرمة بين الدولتين عام 2003، لا تسمح لكلا البلدين ببناء المواقع العسكرية على الخط الفاصل، بل تكون المواقع العسكرية على بعد 500 متر من الخط».

وفي موازاة الأزمة الحدودية بين الهند وباكستان، تخيّم حالة من التوتر والتصعيد على الحدود الإيرانية الباكستانية. ففي السابع عشر من الشهر الماضي، وبعد يوم واحد من تصريحات نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني، التي لمّح فيها بالتدخل العسكري في الأراضي الباكستانية لتأمين الحدود الإيرانية، أعلنت القوات شبه العسكرية الباكستانية أن القوات الإيرانية هاجمت دورية للقوات شبه العسكرية، ما أدى إلى مقتل جندي وإصابة أربعة آخرين بجروح، كما تعرضت مناطق باكستانية واسعة لهجمات صاروخية من قبل القوات الحدودية الإيرانية أكثر من مرة.

وفي حين تحدثت المصادر الأمنية عن تعرّض جنود القوات شبه العسكرية لهجوم مسلّح من قبل القوات الحدودية الإيرانية، وهجمات صاروخية متكررة على الأراضي الباكستانية، تحدثت القبائل المحلية عن دخول عدد كبير من عناصر الحرس الحدودي الإيراني إلى باكستان، والقيام بتمشيط بعض القرى الحدودية الباكستانية.

وفي محاولة لاحتواء الأزمة، اتفق قائد القوات شبه العسكرية الباكستانية، الجنرال إعجاز شاهد، مع قائد القوات الحدودية الإيرانية، الجنرال قاسم الرضا، على تبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالحدود، وعلى ضرورة التعاون بينهما لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب». لكنّه لم يكن قد مرّ يومان على اعلان الاتفاق، حتّى أعلنت القوات المسلحة الباكستانية أن القوات الإيرانية قصفت بالصواريخ منطقة خاران بمديرية ماشوخيل في إقليم بلوشستان، في الرابع والعشرين من الشهر الماضي.

في غضون ذلك، تتهم باكستان أفغانستان بانتهاك حدودها، فيما تتهم السلطات الأفغانية الجيش الباكستاني بإطلاق الصواريخ على إقليم كنر الحدودي الأفغاني. وليس هذا فحسب، بل اتهم وزير الداخلية الأفغاني، عمر داود زاي، في تصريح سابق، باكستان بدعم الارهاب في المنطقة برمتها، وأكد أن «الارهاب في أفغانستان ودول آسيا الوسطى مصدره باكستان».

وإلى جانب التحديات الخارجية، تواجه باكستان أزمة أمنية داخلية حادة. ففي حين يقوم الجيش الباكستاني بعمليات عسكرية ضد مسلحي «طالبان» والجماعات المسلحة في المناطق القبلية، تعود موجة جديدة من العنف إلى المدن الباكستانية، لا سيما مدينة كويته. وتتواصل أعمال العنف والاغتيالات المتعمّدة، في مدينة كراتشي، مع فشل الأجهزة الباكستانية في الوصول إلى العصابات المسلحة التي تعبث بأمن المدينة. وإضافة إلى ما سبق، تواجه القوات المسلحة الباكستانية وأجهزة الأمن تحدياً أمنياً آخر، وهو التعامل مع الحركات الانفصالية البلوشية التي تتخذ من إقليم بلوشستان مقراً، وتنفذ عمليات عنف في الإقليم. وتتهم باكستان إيران وأفغانستان بدعم الحركات الانفصالية البلوشية.

«داعش» بضيافة «جند الله»

أعلن متحدث باسم جماعة «جند الله» الباكستانية فهد مروت، أنّ «وفداً من تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) زار قيادات الجماعة في جنوب غربي باكستان. وقال، أمس الأربعاء، إنّ «الزيارة جرت هذا الأسبوع في إقليم بلوشستان جنوب غربي باكستان، وغرضها رؤية كيف يمكن العمل على توحيد الجماعات الباكستانية المسلّحة المتنوّعة». وتعدّ جماعة «جند الله» فرعاً من حركة «طالبان باكستان»، وتعتبر الملا محمد عمر، «قائداً للمسلمين».

> اتهم وزير الداخلية الأفغاني باكستان بدعم الارهاب في المنطقة برمتها

- في البدء بريطانيا، ثم السويد، والآن فرنسا ستصوت في 28 نوفمبر/تشرين الثاني على الاعتراف بدولة #فلسطين.
- إذا تمت المصادقة على الاعتراف، فإن فرنسا ستصبح ثاني دولة في الاتحاد الأوروبي تعترف رسمياً بفلسطين كدولة.
- فرنسا لديها واجب ملزم للاعتراف بدولة فلسطين.
- ما الذي تنتظره فرنسا للحاق بالسويد والاعتراف بدولة فلسطين.
- فرنسا على وشك الاعتراف بدولة فلسطين كما فعلت السويد. نتوقع أن تصرح إسرائيل «معاداة السامية» بعد مصادقة البرلمان الفرنسي بنعم.
- تستعد فرنسا للتصويت على الاعتراف بدولة فلسطين. لقد كانت هناك في عام 1947 لماذا الآن؟
- إنه اعتراف عالمي متسارع. النواب الفرنسيون سيصوتون للاعتراف بفلسطين كدولة.